عماد أبو غازي

١٥١٧

الاحتلال العثماني لمصر وسقوط دولة المماليك

ميريت



الاحتلال العثماني لمصر وسقوط دولة المماليك

الاحتلال العثماني لمصر وسقوط دولة المماليك

مختارات

عماد أبو غازي

٣٢ شارع صبري أبو علم، القاهرة

تليفون / فاكس: ٥٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)

www.darmerit.org

darmerit98@gmail.com

الغلاف: **عمر مصطفى**

المدير العام: **محمد هاشم**

رقم الإيداع: ٢٠١٩/٣٣١١

الترقيم الدولي: **978-977-351-842-4**

عماد أبو غازي

الاحتلال العثماني لمصر وسقوط دولة المماليك

ميريت
القاهرة ٢٠١٩

محتوى الكتاب

على أسم مصر التاريخ يقدر يقول ما شاء
أنا مصر عندي أحب وأجمل الأشياء
بحبها وهي مالكة الأرض شرق وغرب
وأحبها وهي مرمية... جريحة حرب

صلاح جاهين
"على اسم مصر"

كلمة

بدأت بهذا المقتطع من كلمات شاعرنا الكبير صلاح جاهين من ملحمته الشعرية "على اسم مصر"، لأن موضوع هذا الكتيب يقدم مصر في لحظة من لحظتها "وهي مرمية جريحة حرب".

ففي الأسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٥١٧م الموافق لبداية شهر محرم من سنة ٩٢٣ هـ، كانت القاهرة وضواحيها ساحة لقتال مشتعل بين أبناء البلد وفلول جيش المماليك من جانب وجيوش الاحتلال العثماني من جانب آخر؛ كانت مصر تعيش لحظة حرجة في تاريخها، لحظة تحديد للمصير، وحسم لمستقبل البلاد؛ إنها لحظة امتدت آثارها لأربعة قرون طوال، بل إن بعض هذه الآثار مازلنا نعيشها إلى الآن.

العثمانيون الجدد والمسألة العثمانية في التاريخ المصري

يتجدد بين حين وآخر الجدال حول توصيف الحقبة العثمانية في تاريخنا، ووصف ما حدث سنة ١٥١٧م/٩٢٣هـ. عندما دخل **سليم الأول** مصر؛ فهل نسمي هذا فتحًا أم غزوًا؟
وعادة ما ينقسم المشاركون في هذا الجدل بين مؤيد لاستخدام لفظ الغزو في وصف ما حدث باعتبار أن الدولة العثمانية دولة أجنبية غزت مصر، ومعارض يعتبر أن الدولة العثمانية دولة إسلامية وأن ما قامت به يعد فتحًا وليس غزوًا؛ والأساس الذي يقوم عليه هذا الجدل ناتج عن تصور بأن مصطلح الغزو يحمل دلالات سلبية بينما يحمل مصطلح الفتح دلالات إيجابية؛ والحقيقة أن هذا الموقف من المصطلحين يرتبط بوعينا وإدراكنا اليوم فقط؛ فالقدماء لم يحمّلوا أيًا من المصطلحين بدلالات سلبية، فمعارك المسلمين في العهد النبوي كانت توصف بالغزوات، حتى فتح مكة تصفه الكثير من المصادر الإسلامية القديمة بغزوة فتح مكة، وسلاطين العثمانيين أنفسهم كانوا يحملون من بين ألقابهم لقب الغازي؛ إذًا لم تكن للمصطلح أي دلالة سلبية في العصور السابقة، لقد اكتسب المصطلح دلالاته السلبية في عصرنا الراهن، ولأننا الآن أصبحنا مختلفون حول ما فعله العثمانيون بمصر، هل كان حدثًا سلبيًا أم إيجابيًا؟ فقد أصبحنا مختلفين حول استخدام المصطلحين "الغزو" أو "الفتح" بعد تحميلهما بالدلالات المعاصرة الآن؛ فمن يرى في دخول العثمانيين مصر حدثًا سلبيًا يستخدم مصطلح غزو، ومن يراه حدثًا إيجابيًا يستخدم مصطلح فتح.
بينما واقع الأمر أن الإشكالية ليست في مصطلح الغزو والفتح؛ فهناك اتجاهان أساسيان في النظر إلى الموضوع، اتجاه يرى

أن ما حدث كان احتلالًا أجنبيًا للمنطقة العربية أضعفها وأدى إلى تدهور أوضاعها وأدخلها في مرحلة من الجمود الحضاري انتهت باحتلال القوى الاستعمارية الغربية لها، ويرى أصحاب هذا الرأي أن الجمود الذي صاحب الحقبة العثمانية في تاريخ المنطقة كان السبب الأساسي في نجاح الدول الأوروبية في احتلال المنطقة بلدًا وراء بلد.

والاتجاه الثاني يرى أن ما حدث كان مجرد تبدل في الدول والأسرات الحاكمة الإسلامية داخل الإطار الحضاري والثقافي نفسه؛ حيث حل العثمانيون محل المماليك، مثلما حلت دولة المماليك محل الدولة الأيوبية، ومثلما حلت الأسرة العباسية من قبل محل الأسرة الأموية في حكم الدولة الإسلامية، ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن الدولة العثمانية الفتية قد حمت المنطقة من التوسع الاستعماري الغربي لقرون.

ومن هنا فربما يكون الأكثر ملائمة أن نناقش هل ما حدث كان احتلالًا أم فتحًا/غزوًا، وأن نناقش أيضًا أثار ما حدث على تطور التاريخي للمجتمع المصري.

ويمكننا أن نرصد أيضًا اتجاهًا ثالثًا لا يشغل نفسه بآراء أيًا من الاتجاهين، إنما يركز جهده على دراسات ما شهده العصر العثماني في مصر من تحولات في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

لكن لابد أن ننتبه إلى أن للمسألة العثمانية في تاريخنا أبعادًا أعمق من مجرد استخدام المصطلحات؛ فقد ساد لسنوات طوال اتجاه بين المؤرخين المتخصصين في العصر العثماني يسم ذلك العصر بأنه عصر للجمود والتدهور؛ فقد كان من المسلم

به بين الباحثين المتخصصين، وكذلك بين المثقفين بشكل عام، أن الحكم العثماني للمنطقة العربية كان المسئول عن تخلفها عن ركب التقدم، وأدى إلي عدم تطورها لثلاثة قرون، تمتد من أوائل القرن السادس عشر إلي بدايات القرن التاسع عشر، القرون التي بدأت مع غزوة **سليم الأول** سنة ١٥١٧/١٥١٦ وانكسرت مع مقدم الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ أو مع بداية عصر محمد علي سنة ١٨٠٥، وهي ذات القرون التي أنجز فيها الغرب نهضته الحديثة، كان وصف العصر العثماني بأنه عصر ركود وجمود وتخلف وظلام سائدًا في الأوساط الأكاديمية والثقافية والسياسية منذ بدايات القرن العشرين؛ كما كان التاريخ الرسمي الذي يدرس للطلاب في المدارس في المرحلة الليبرالية بعد ثورة ١٩١٩ وفي المرحلة الشمولية بعد سنة ١٩٥٢ على حد سواء يرسخ فكرة مسئولية الحقبة العثمانية عن تخلف مصر والمنطقة العربية.

وإذا كانت هذه الأفكار قد وجدت سندها العلمي القادم من الغرب في كتابات المستشرقين الأوائل الذين درسوا العصر العثماني، مثلما وجدته في النظرة الماركسية للتاريخ في صورتها الكلاسيكية وفي تنويعاتها الجديدة، فقد كان لتيارات الفكر السياسي العربي الحديث - خاصة التيار القومي العربي والتيار الليبرالي - دورهما في التهيئة لهذه الأفكار وتحقيق الانتشار الواسع لها، فقد كانا منذ البداية في صدام ومواجهة مع الدولة العثمانية، بهدف تحقيق الاستقلال عنها من ناحية، وبناء أسس للحداثة على النمط الأوروبي في مجتمعات منطقتنا العربية من ناحية أخري، ولما كانت الدولة العثمانية هي

صاحبة السيادة الفعلية أو الاسمية على جل العالم العربي إلي العقد الثاني من القرن الماضي، فقد تحملت وزر ما آلت إليه أحوالنا حينذاك.

ويصف الدكتور رءوف عباس حامد في مقدمته للترجمة العربية لكتاب نلي حنا[iii] "ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية" موقف جيله من المؤرخين تجاه العصر العثماني بقوله: "ضيعنا ثلاثة قرون كاملة من تاريخنا، جريًا وراء أفكار نظرية صدرها لنا من وصفوا تلك القرون بأنها عصر جمود وركود وتخلف، وكنا - في الستينات والسبعينات - نطبق تلك النظريات على تاريخنا، أو - بعبارة أدق - نصب تاريخنا في قوالبها صبًا ما دمنا قد سلمنا بما غلب على تلك القرون الثلاثة من جمود وركود وتخلف ثقافي"،[iii] ويعود فيفسر انتشار هذه الأفكار بسرعة وسهولة بالدور المهم لمصر في عصر المماليك السابق على العصر العثماني، وفي العصر اللاحق عليه، أي عصر محمد علي؛ فيقول: "هذا الوضع السياسي المتواضع، قياسًا بالعصرين السابق واللاحق - من حيث الدور الإقليمي - حَوَّل العصر العثماني إلي مجرد "جملة اعتراضية" في تاريخ مصر العريق، وركزت الدراسات الأكاديمية اهتمامها على ما سبقه ولحق به، ولم يحظ إلا باهتمام محدود".[iv]

إلا أن السنوات الخمسين الأخيرة شهدت تحولات مهمة في النظر إلي العصر العثماني، فقد أصبحت فترة الاحتلال العثماني للمنطقة العربية من الفترات المثيرة للجدل بين المشتغلين بالدراسات التاريخية، حيث ظهرت مجموعة من الكتابات الجديدة التي حملت رؤية مختلفة لتاريخ مصر

والمنطقة العربية في العصر العثماني، رؤية تستقرأ في ذلك العصر حركة عوضًا عن الركود، تطورًا بديلًا عن التدهور، وصحوة تنفي صفة الجمود عن تلك الحقبة، وكان السند العلمي لهذا التحول أتيا من الغرب أيضًا، ويرجع الفضل الأكبر فيه لدراسة الباحث الأمريكي بيتر جران حول "الجذور الإسلامية للرأسمالية" التي صدرت في أواخر السبعينيات من القرن الماضي،[v] والتي سبقتها دراسات أخرى عن العصر العثماني ابتداءً من دراسات بوين وجيب[vi] في الخمسينيات، ثم ستانفورد شو[vii] في مطلع الستينيات، وأخيرًا أندريه ريمون في مطلع السبعينيات،[viii] فقد ألقت هذه الدراسات أضواءً جديدة على العصر العثماني، وشجعت الباحثين المصريين والعرب لدراسته برؤية جديدة، لكن تظل دراسة بيتر جران هي الأكثر تأثيرًا على المدرسة الجديدة في هذا المجال.

ومثلما كان للرؤية التقليدية للعصر العثماني أسسها، كان للاتجاه الجديد أعمدته التي قام عليها، فمن ناحية ازدادت معرفتنا بذلك العصر مع ظهور مصادر تاريخية جديدة مكنتنا من التعرف على المزيد من تفاصيل الحياة في تلك الحقبة ومن إجراء دراسات علمية عميقة عنها، وذلك بعد اكتشاف عشرات من المخطوطات التاريخية والأدبية والفقهية التي لم تكن معروفة من قبل، فضلًا عن إتاحة آلاف الوثائق والدفاتر المالية والسجلات القضائية للباحثين؛ تزخر هذه المادة الأرشيفية بالبيانات الدقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وقد أصبحت هذه الوثائق والسجلات والدفاتر متاحة نتيجة لفتح خزائن الأرشيف العثماني من ناحية، وللاهتمام

بالأرشيفات العربية وتنظيمها وتيسير سبل الاطلاع فيها أمام الباحثين المتخصصين من ناحية أخرى،[ix] كذلك كان لظهور مدرسة نقد الاستشراق واتجاهات ما بعد الكولونيالية في الغرب أثرًا في توفير الدعم النظري للمدرسة العثمانية الجديدة.

ومن أبرز ممثلي الاتجاه الجديد من المؤرخين المصريين نلي حنا التي وصلت في كتابها عن ثقافة الطبقة الوسطى إلى نتائج تنقض بها كثيرًا من الأفكار الشائعة حول المجتمع المصري، ليس فقط في العصر العثماني، بل كذلك في القرن التاسع عشر، فهي تنتهي إلي رؤية مغايرة لما ساد بين الباحثين من التماس الثقافة الحديثة في مصدرين اثنين: أولهما يرتكز إلي النماذج الغربية في التطور المرتبطة بالحملة الفرنسية، والثاني يرتكز إلي السياسات التي وضعها محمد على ورجاله في القرن التاسع عشر، وفي المقابل ترى نلي حنا أن للثقافة الحديثة جذورها في ثقافة الطبقة الوسطي المتعلمة في القرنيين السابع عشر والثامن عشر، وإن أعمال المثقفين من هذه الطبقة تنم عن مستوى من الحداثة لم يعرف من قبل، والحداثة التي تقصدها المؤلفة ليست الحداثة بمفهومها التقني لهياكل الدولة المتطورة أو الرأسمالية، ولكن بمعني الاهتمام بالثقافة، والاهتمام بأشكال التعبير لفئة اجتماعية لم تكن من بين النخبة، كما لم تكن من بين العلماء، إن ما توصلت إليه نلي حنا في دراستها يرسم صورة لثقافة القرنيين السابع عشر والثامن عشر تختلف تمامًا عن الصورة المستقبلة عند المؤرخين المحدثين، ثقافة تلعب فيها الطبقة الوسطي دورًا بارزًا، يمتد من الحقل الثقافي إلي مختلف

جوانب الحياة في تلك الحقبة، وينفي فضل الحملة الفرنسية في تحديث مصر، ويؤكد على جذور للحداثة في العصر العثماني.[x]

وبعيدًا عن تلك المدرسة الجديدة التي تحركت من منطلقات علمية، لا يخلو الأمر من بعد سياسي فقد ظهر اتجاه مدافع عن العصر العثماني مع الصعود الجديد للتيارات الإسلامية في المنطقة العربية منذ سبعينيات القرن العشرين، فقد سعت هذه التيارات دومًا لتبرئة ساحة الدولة العثمانية من كل ما نسب إليها من آثام، باعتبارها الامتداد التاريخي لدولة الخلافة الإسلامية! وأدانت كل ما جاء من الغرب وفي مقدمته الحداثة ومعطياتها، هذا الاتجاه الذي نسمي أصحابه "العثمانيون الجدد"، حاول أن يقدم صورة وردية عن العصر العثماني، ورفض من حيث المبدأ وصف العثمانيين بأنهم محتلين، باعتبار أنهم يمثلون دولة جديدة من دول الخلافة الإسلامية حمت العالم العربي من الغزو الاستعماري الأوروبي وأنقذت مصر والشام من عسف المماليك؛ إنهم يسعون لغسيل تاريخ الحكم العثماني للمنطقة، وقد استندت الأجيال الجديدة منهم في ترويج دعاواهم على المنجز العلمي للمدرسة الجديدة للدراسات العثمانية.

إذًا فنحن أمام إشكالية لها أبعادها المتعددة؛ فهناك القدر المتاح من المعرفة بناء على ما هو متوفر من المصادر، والذي أدى بدوره إلى فرص أكبر للبحث في فترة تاريخية ظلت متروكة لسنوات، وهناك القراءات المتعددة للمصدر الواحد، تلك القراءات التي تتأثر بالنظريات المختلفة الجديدة في تفسير التاريخ، ثم يختلط بهذا وذاك البعد السياسي في القضية.

لكن تبقى عدة أسئلة تحتاج إلى إجابات بعيدًا عن خلفيات الصراع النظري حول العصر العثماني؛ من هذه الأسئلة:
هل حمت الدولة العثمانية المنطقة من التوسع الاستعماري الأوروبي أم أضعفتها؛ فأدت إلى سقوطها فريسة سهلة في أيدي المستعمرين؟
هل أدت الحقبة العثمانية في تاريخنا إلى تطور المجتمع المصري أم إلى تدهوره؟
وهل اعتبر المصريون المعاصرون للحدث في القرن السادس عشر أن العثمانيين غزاه محتلون أم اعتبروهم مجرد حكام جدد؟
وسوف أحاول هنا أن أقدم إجابات على هذه الأسئلة الثلاثة؛ من وجهة نظري.
لكن قبل هذا لنبحث معًا؛ هل كانت نهاية دولة مماليك حتمًا تاريخيًا لا مفر منه؟
أو بقول آخر؛ ما أسباب نجاح العثمانيون في احتلال مصر وإسقاط دولة المماليك؟

هل كان الاحتلال العثماني لمصر حتمًا تاريخيًا؟

نعود إلى الأيام الأخيرة من عصر دولة المماليك الجراكسة في مصر، واللحظات الأولى لسقوط البلاد في قبضة الاحتلال العثماني، لقد كانت سنتا ٩٢٢ و٩٢٣ هـ (١٥١٦ و١٥١٧م) سنتين من السنوات العصيبة في التاريخ المصري؛ سنتان شهدتا سقوط دولة المماليك الجراكسة، وفقدان مصر لكيانها المستقل ودخولها عصرًا جديدًا من عصور التبعية لقوة خارجية صاعدة في سماء المنطقة، فأصبحت مصر ولاية في دولة كبرى مركزها اسطنبول على مضيق البوسفور؛ وبعد أن استمرت القاهرة لعدة قرون كمركز حضاري وسياسي أول في المشرق العربي والإسلامي، ذوت لتصبح مجرد عاصمة لولاية يديرها والٍ مبعوث من قبل السلطان العثماني، سنتان كانتا مليئتين بالحوادث والوقائع، فقدت فيهما دولة المماليك اثنين من سلاطينها على يدي عدو خارجي، وسقط فيهما آلاف القتلى من المماليك ومن أبناء الشعب، وغادر مصر لسنوات عدد من أمهر صناعها وحرفييها ومبدعيها، علاوة على عدد من شيوخها وفقهائها ومفكريها.

هذا وقد أثار الانتصار العثماني على المماليك أذهان المعاصرين له، فحاولوا تفسيره وفهم أسبابه؛ وقد وقفت معظم التفسيرات التي انتهوا إليها عند حدود اعتبار هذا الانتصار قضاء من الله مقدرًا، أو انتقامًا مسلطًا على الجراكسة جزاء لظلمهم وجورهم في حق الرعية، دون محاولة فهم المسببات المباشرة، بل أغرق البعض في التفسيرات الغيبية بإرجاع هذا النصر إلى وعد إلهي قديم!

ومثل هذه الأفكار واضحة تمامًا على صفحات ابن إياس وابن زنبل الرمال والإشبيلي وابن العماد الحنبلي؛ فكثيرًا ما يردد ابن إياس أن هزيمة المماليك كانت "خذلانا من الله تعالى لعسكر مصر حتى نفذ القضاء والقدر"،[xi] أو أنها "أمر قدره الله تعالى"،[xii] أو أن انتصار العثمانيين "كان في الكتاب مسطورًا،"[xiii] ومثل هذه العبارات تتردد في مؤلفات الإشبيلي[xiv] وابن زنبل الرمال،[xv] كما ردد شعراء العصر المعاني نفسها.[xvi]

وفي مواضع أخرى من تاريخه، يرجع ابن إياس هزيمة المماليك أمام العثمانيين إلى الانتقام الإلهي منهم بسبب ما يرتكبونه من مظالم؛ فيقول:[xvii] "ولم يقع قط لأحد من سلاطين مصر أنه وقع له مثل هذه الكاينة ومات تحت صنجقه في يوم الحرب وأنكسر على هذا الوجه أبدًا!... وكان السلطان والأمراء ما منهم أحد ينظر في مصالح المسلمين بعين العدل والإنصاف، فردت عليهم أعمالهم ونياتهم، وسلط الله تعالى عليهم ابن عثمان حتى جرى لهم ما جرى".

وهذا نفسه ما لوح به الشيخ أبو السعود الجارحي للأمراء لينهاهم عن ظلم الرعية قائلًا: "إن الله تعالى ما كسركم وسلط عليكم ابن عثمان إلا بدعاء الخلق عليكم في البر والبحر"؛[xviii] وأكد الإشبيلي المعنى نفسه في تأريخه لغزو سليم للشام ومصر؛[xix] وقد ظلت أصداء هذه الفكرة تتردد في كتابات المؤرخين والرحالة في العصر العثماني، فنجدها عند ابن العماد الحنبلي[xx] والنابلسي.[xxi]

كذلك فإن بعض الرحالة الأوروبيين أرجعوا هذه الهزيمة إلى انتقام السماء من الغوري وطومان باي لاضطهادهما للمسيحيين.[xxii]

كذلك؛ اعتبر حسين أفندي الروزنامجي بعد قرابة ثلاثة قرون في إجاباته على ستيف مدير المالية في الحملة الفرنسية؛ أن سبب هزيمة الغوري والمماليك هو أن الله سبحانه وتعالى أذاقهم الذل والخوف، وأزالهم من كثرة ظلمهم بالعباد.[xxiii]

ومن تفسيرات ابن إياس لانتصار العثمانيين؛ قوله بأن هذا النصر إنما جاء مصداقًا لوعد إلهي،[xxiv] وهي مقولة رددها فقهاء العثمانيين ومؤرخوهم إبان الغزو العثماني لمصر.[xxv]

وإذ تركنا هذا النوع من التفسيرات الغيبية، فسوف نجد أن مؤرخي العصرين المملوكي والعثماني قد أشاروا في عديد من المواضع إلى الأسباب المباشرة للهزيمة في معركتي مرج دابق والريدانية وما تلاهما من معارك، فأرجعوا هذه الهزيمة إلى الخيانة المستشرية في صفوف المماليك،[xxvi] وإلى تفوق العثمانيين في استخدام الأسلحة النارية والبارود.[xxvii]

وقد أبرزت بعض الدراسات الحديثة هذين العنصرين باعتبارهما السببين الرئيسين لهزيمة المماليك أمام العثمانيين؛[xxviii] لكن هل يمكن إرجاع الانتصار العثماني إلى مجرد خيانة خاير بك وجان بردى الغزالي فحسب؟

أظن أن الإجابة تأتي بالنفي؛ إذ بالرغم من فداحة نتائج هذه الخيانة؛ حيث أودت خيانة الأول بمعظم الجيش المملوكي في مرج دابق، وشلت خيانة الثاني مدفعية المصريين في الريدانية، وتركتها غنيمة سهلة في أيدي العثمانيين، بالرغم من هذه

الخيانة؛ فإنها قد تصلح كتفسير للهزيمة في معركة أو كسبب مباشر لها، ولكنها لا تفسر سقوط دولة وزوالها من الوجود، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن تفوق الأسلحة النارية العثمانية. أما الدلالة الأساسية لموضوعي: الخيانة وقصور السلاح الناري للمماليك؛ فتكمن فيما يؤكدانه من تفسخ الدولة المملوكية وانهيارها؛ فالخيانة التي وقعت وأدت إلى انتصار العثمانيين لم تكن مجرد مصادفة، لكن وضع الانهيار الذي كان يعيش فيه المجتمع المصري في أواخر العصر المملوكي كان يحتم انحياز عناصر من الطبقة العليا المنهارة إلى جانب الغازي الجديد عندما شعروا بالنهاية المحتومة، خاصة وأن أصول هذه العناصر أجنبية وليست مصرية، وتبديل الولاء بهذه السهولة نابع من طبيعة تكوين المماليك كطبقة حاكمة وافدة مكونة من أرقاء سابقين تم عتقهم، فلم تكن الخيانة قاصرة على ما فعله خاير بك وجان بردى الغزالي، لكنها تمتد إلى استسلام أعداد كبيرة من كبار أمراء المماليك للعثمانيين في الوقت الذي كان طومان باي لا يزال يقاتل فيه العثمانيين،[xxix] بل إن أحد هؤلاء المستسلمين كان دوادار السلطان طومان باي نفسه عندما كان أميرًا، وهو يشبك الدوادار،[xxx] وقد كان من المقربين إلى طومان باي لدرجة أنه جعله أحد نظار وقفه،[xxxi] ومما يرقى إلى مستوى الخيانة، ذلك التقاعس عن القتال الذي استشرى في صفوف الجيش المملوكي،[xxxii] على الرغم من أن المبرر الوحيد لامتياز المماليك في المجتمع المصري في هذه الفترة راجع إلى دورهم القتالي! لقد كان الإسراع بتبديل الولاء واضحًا بين المماليك؛ حتى في بعض المظاهر الشكلية البسيطة

مثل الزي؛ فسرعان ما غير المماليك زيهم وارتدوا أزياء العثمانيين.[xxxiii]

أما التفوق العثماني في استخدام الأسلحة النارية فلم يكن ناجمًا عن تخلف المماليك في متابعة تطورات العصر، بل إن المماليك قد عرفوا بالفعل استخدام البارود والأسلحة النارية منذ فترة سابقة على استخدام العثمانيين لهذه الأسلحة، والأدلة التاريخية على ذلك عديدة،[xxxiv] ولقد أستخدم المماليك في رنوكهم[xxxv] رسومًا تدل على استخدامهم للأسلحة النارية مثل ذلك الرنك المعروف بقرون البارود؛ والذي أثار خلافًا طويلا بين الباحثين في تفسيره؛ إلى أن استقر الرأي على اعتباره رسما يشير إلى الوعاء الذي يحفظ فيه المقاتل البارود؛[xxxvi] بل إن هناك من يرى أن الأسلحة النارية استخدمت لأول مرة في معركة المنصورة سنة ٦٤٧ هـ (١٢٤٩م)،[xxxvii] وإن استخدام الأسلحة النارية تطور فيما بعد في العصر المملوكي، على الأقل منذ عهد السلطان قايتباي؛[xxxviii] ومع ذلك لم يلجأ المماليك إلى استخدام الأسلحة النارية بشكل واسع على الرغم من محاولات بعض سلاطينهم - خاصة السلطان قانصوه الغوري – لإدخالها في نظام الجيش المملوكي،[xxxix] لقد كان العائق الأساسي الذي وقف في وجه استخدام المماليك للبارود والأسلحة النارية لصيق الصلة بطبيعة النظام المملوكي ثقافيًا واجتماعيًا وعسكريًا، وليس بمستوى المعرفة العلمية؛ لقد أعاقت طبيعة النظام وليس غياب المعرفة التطور التكنولوجي في المجتمع؛ فإذا كانت تقاليد الفروسية المحافظة لجيش المماليك قد حالت دون استخدامهم لمدفعية الميدان أو البنادق

بشكل واسع في معركتهم مع العثمانيين،[xl] فإن الأساس في هذا الموقف ارتباط نظام الفروسية المملوكي بالإقطاع الحربي في ذلك العصر، بصورة أصبح معها استخدام البارود والأسلحة النارية بشكل واسع يهدد مصالح القوى الاجتماعية المتصدرة للسلم الاجتماعي، إذ أن هذه القوى المتمثلة في أمراء المماليك أصبحت جامدة وغير قابلة لتطوير نفسها، واستخدام الأسلحة النارية يقوض نفوذ المماليك الاجتماعي ويهدم أسس سيادتهم وسيطرتهم؛ ويفقدهم مبرر وجودهم كطبقة متصدرة للهرم الاجتماعي في البلاد.

لقد نشأ المماليك كمجموعات من الرقيق المقاتل المجلوب من خارج البلاد، وذلك استجابة لتحدي الخطر الصليبي في المشرق، وامتدادًا للنهج الذي سار عليه الخلفاء العباسيون منذ العصر العباسي الثاني، ثم ترسخ وجود هذه المجموعات المقاتلة مع الغزو المغولي للمشرق الإسلامي، فتحول المماليك إلى سادة للمجتمع، وورثوا دولة أساتذتهم الأيوبيين بنظمها ورسومها، وكانت الملامح الإقطاعية قد اتضحت في المجتمع الشرقي الإسلامي كله في مواجهة الأخطار الخارجية الداهمة التي أحاطت بالعالم الإسلامي منذ عصر السلاجقة، ومع سيطرة المماليك كانت لدولتهم منذ النشأة الأولى طبيعة عسكرية واقطاعية؛ فارتبط نفوذهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالدور العسكري الذي كانوا يقومون به، لقد شيدوا دولة إقطاعية عسكرية نجحت في أداء مهمة تاريخية محددة؛ ألا وهي التصدي للأخطار الخارجية، التي كانت المبرر التاريخي لنشأة دولتهم، ومن اللافت للنظر أن تلك الدولة

الإقطاعية التي تسودها طبقة من الأرقاء المقاتلين نجحت في تصدر المجتمع كله، وقيادته سياسيًا واجتماعيًا والسيطرة على ثروته الاقتصادية.[xli]

ولما كان النظام العسكري المملوكي يقوم بشكل أساسي على قواعد الفروسية التقليدية، ولما كان إدخال السلاح الناري بشكل واسع إلى صفوف الجيش لابد وأن يؤدي الاستعانة بأعداد كبيرة من المشاة؛ مما كان سيؤدي إلى دفع أعداد كبيرة من أفراد الشعب إلى صفوف المقاتلين في الجيش؛ الأمر الذي كان سيترتب عليه سحب جزء من قوة العمل من الزراعة إلى القتال؛ والأهم حرمان المماليك من تميزهم الأساسي ومن مبرر سيادتهم الاجتماعية الذي يتمثل في انفرادهم بأنهم الطبقة المقاتلة، حيث كان المماليك قد احتكروا القتال والأعمال العسكرية، ولم يسمحوا للمصريين بالانخراط في صفوف الجيش حتى صار الجيش المملوكي لا يضم أحدًا من خارج طبقة المماليك سوى بعض أبنائهم (أولاد الناس) والقليل من الأعراب، وهؤلاء كانوا يندرجون في الفرقة التي تعرف بأجناد الحلقة، لقد كان المصريون غير مسموح لهم بحمل السلاح وركوب الخيل، ولم يستثن من ذلك سوى الأعراب؛ وقد كانوا يعتبرون - بشكل عام - من الخارجين على السلطة في معظم فترات العصر المملوكي.

من هنا، فقد وقف المماليك ضد محاولات إدخال السلاح الناري إلى الجيش المصري واعتبروه خروجًا على قواعد الفروسية التي سار عليها المسلمون الأوائل، وعلى هذا الأساس فقد تكرر رفضهم لكل المحاولات التي بدأها سلاطين الدولة خلال الربع

الأول من القرن العاشر الهجري في مجال إدخال السلاح الناري إلى الجيش؛ وبرغم أن الدولتين المملوكية والعثمانية اتفقتا في كثير من الأسس التي قامتا عليها، فإن نظام الرق العسكري في الدولة العثمانية وعدم ارتباطه بالإقطاع الحربي؛ سمح بتطوير السلاح الناري في الجيش العثماني دون الاصطدام بهذه المشاكل؛ فقد تشكل الجيش العثماني من الفرسان الأحرار المستفيدين بانتظام من الإقطاع الحربي، إلى جانب قطاع واسع من المقاتلين الأرقاء الذين تشكلت منهم فرق المشاة (الإنكشارية) التي كانت تتكون أساسًا من الرماة بالسلاح الناري، ولم يكن لهؤلاء حقوق إقطاعية؛[xlii] بل كانوا مجرد رقيق للسلطان.[xliii]

ومما تجدر الإشارة إليه هنا؛ أنه عندما جند "محمد علي" المصريين في الجيش وترقوا إلى رتب الضباط، قامت بعد عشرات قليلة من السنين أول ثورة شعبية يشارك فيها الجيش بدور أساسي، تلك هي الثورة العرابية التي سعت إلى تحقيق قدر عال من المشاركة للمصريين في إدارة البلاد.

إن مشكلة البارود والأسلحة النارية في العصر المملوكي تقدم نموذجًا للتقاليد عندما تصبح عائقًا أمام تطور المجتمع، وهي تؤكد في نفس الوقت انتهاء الدور التاريخي لهذه الطبقة بصورتها التي كانت قائمة، ووصولها إلى لحظة العجز عن قيادة المجتمع المصري.

ومن هنا يمكن اعتبار الخيانة وقصور المماليك في استخدام الأسلحة النارية مؤشرين على مدى تردي الأوضاع في مصر المملوكية؛ قبل أن يكونا سببين للهزيمة أمام العثمانيين؛ فقد

كانت عوامل الانهيار مستشرية في كيان الدولة، إذ كانت مصر المملوكية بحق دولة مهزومة قبل أن تبدأ المعركة مع العثمانيين. وعلى الرغم من خطورة هزيمة المماليك أمام العثمانيين وأهميتها، وبالرغم من أن هذه الهزيمة حسمت مصير دولتهم في مصر والشام وأزالتها من الوجود، فإن هذه الهزيمة كانت "القشة التي قصمت ظهر البعير" كما يقال.

ملامح النهاية.. عوامل انهيار دولة المماليك

لقد كانت عوامل الانهيار تنخر في جسد البلاد منذ سنوات قبل مقدم الاحتلال العثماني، حيث كانت مصر المملوكية - دولة ونظاما - في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجريين، أي ما يوازى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، تعيش مرحلة أفول، ففي الأفق كانت تتجمع ملامح النهاية: نهاية عصر، وبداية عصر جديد، ولم تكن دولة المماليك الجراكسة لتتحمل البقاء كثيرًا، ولم يكن بديل داخلي في مصر قد أختمر بعد بالقدر الكافي؛ على الرغم من ظهور بوادر أولية لمثل هذا البديل ومن هنا؛ كانت النهاية المحتومة على يد طرف خارجي جديد، تلك النهاية التي قطعت الطريق على إرهاصات التطور الداخلي للمجتمع.[xliv]

لقد بلغ الانهيار مداه في هذا العصر حتى لنرى القصص الخرافية عن طالع القاهرة وقرب سقوطها تتردد في كتب المؤرخين، وهي قصص تشير إلى الشعور السائد بقرب النهاية، وتردى أوضاع البلاد؛[xlv] كما أن ملامح الانهيار تبدو واضحة من خلال ما كتبه الرحالة والمؤرخون عن مصر، فالصورة التي يرسمها الرحالة الذين زاروا مصر في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر صورة قاتمة في كثير من جوانبها وتنبئ بالانهيار القريب، بخلاف الصورة التي قدمها الرحالة الذين زاروا مصر في سنوات الازدهار، إن مقارنة الصورة التي يقدمها الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في القرن الأخير من حياة دولة المماليك من أمثال Pedromartir Deangleria, Domenico Trevisan بتلك التي قدمها الرحالة المسلمون الذين زاروها في العصر الفاطمي والعصر

الأيوبي وبدايات العصر المملوكي أمثال ناصر خسرو وابن جبير وعبد اللطيف البغدادي وابن بطوطة لتوضح مقدار الانهيار الذي أصاب حياة مصر في ذلك العصر؛ إن عناصر هذه الأزمة تتبدى جلية في كتابات المؤرخين منذ القرن التاسع الهجري.[xlvi]

أما هذه العناصر -كما رصدها المؤرخون المعاصرون لتلك الفترة - فهي عديدة ومتنوعة ومتشابكة في الوقت نفسه؛ إذ اختلطت المظاهر بالأسباب، واختلطت الأسباب بالنتائج؛ فدخل المجتمع المصري في حلقة متوالية من التردي والتدهور المستمر.

فعلى الصعيد الاقتصادي؛ عاش المجتمع المملوكي لسنوات طوال في ظل أزمة اقتصادية طاحنة؛[xlvii] وقد مست هذه الأزمة الهياكل الاقتصادية الأساسية في المجتمع، وهزت قواعد اقتصاد البلاد الذي كان يعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي، ثم على تجارة المرور.[xlviii]

ولو تتبعنا مظاهر هذه الأزمة؛ فسوف نجد المصادر التاريخية مليئة بأمثلة لها؛ فالحديث عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية أو ندرتها في الأسواق حديث متكرر في الحوليات التاريخية طوال القرن التاسع الهجري وأوائل القرن العاشر، ونادرًا ما تمر سنة من السنوات دون حديث هنا أو هناك عن ارتفاع في سعر سلعة أساسية أو اختفاء سلعة أخرى،[xlix] ولم يقتصر الأمر على ارتفاع الأسعار واختفاء السلع من الأسواق فحسب، بل أن تشحط الغلال واللحوم في البيوت السلطانية والديوان المفرد؛ حتى تكرر ذلك أكثر من مرة في عصر الغوري؛[l] فهذا كان

انعكاسًا للنقص المستمر في مساحة الأراضي المزروعة، كان انخفاض مساحة الأراضي المزروعة يرجع إلى عدة أسباب، منها: الأوبئة، والقحط، والمغالاة في الجباية؛ ويذكر ابن تغرى بردي أن عدد القرى في مصر قد انخفض في عصره إلى ألفي ومائة وسبع عشرة قرية، بعد أن كان عددها في العصر الفاطمي عشرة آلاف قرية أحصاها المسبحي المتوفي سنة ٤٢٠هـ.[li]

هذا ولا يعني تكرار ذكر وقائع ارتفاع أسعار السلع ونقصها في الأسواق أن الأمر سار في تصاعد مستمر طوال القرن التاسع وأوائل القرن العاشر؛ فالمصادر تذكر - في بعض الأحيان - حالات من الرخاء وانخفاض في الأسعار، لكن السمة الغالبة طوال العصر الجركسي الارتفاع المتصاعد للأسعار؛ وكان الارتفاع المستمر في أسعار السلع يساوى انخفاضًا مقابلًا في القيمة الشرائية للعملة، علاوة على انخفاض قيمتها الفعلية بسبب انخفاض نسبة المعدن الثمين فيها؛[lii] ويجب أن نضع في اعتبارنا هنا علاقات أسعار العملات بعضها ببعض؛ وذلك حتى نستطيع أن نقدر الارتفاع الحقيقي في الأسعار ونميز بينه وبين الارتفاع الظاهري؛ حيث كان انخفاض قيمة الذهب تجاه العملات الأخرى، مع التعامل بالفلوس قد خفف بعض الشيء من وطأة الغلاء.[liii]

وهكذا ارتبطت الأزمة الاقتصادية بأزمة مالية؛ تراجع فيها دور الذهب في النظام النقدي المملوكي،[liv] وسادت العملات الفضية ثم النحاسية، كما عرفت الأسواق المملوكية العملات الذهبية الأجنبية الأقوى التي بدأت تتغلغل إلى البلاد.[lv]

ومما ساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في العصر المملوكي ووصولها إلى الذروة، السياسات التي كان يتبعها سلاطين المماليك مع التجار الأوروبيين- خاصة السياسات الاحتكارية لبرسباي فقد أدت بالتدريج إلى اضطراب أوضاع تجارة الترانزيت في مصر، إلى أن جاء اكتشاف الرحالة البرتغالي فاسكو دا جاما Vasco da Gama لطريق رأس الرجاء الصالح سنة ٩٠٤هـ (٩٧/ ١٤٩٨م)، فكان هذا الكشف ضربة أكملت على وضع مصر الذي شغلته لعدة قرون كمركز حيوي في طريق مرور التجارة بين الشرق والغرب؛ ففقدت بذلك مصدرًا من مصادر دخلها، وفى الوقت ذاته شكل وصول السفن البرتغالية إلى مياه المحيط الهندي وبحر العرب عبئًا عسكريًا جديدًا على مصر كانت له تكلفته الاقتصادية الباهظة.[lvi]

وتبدت هذه الأزمة بوضوح في حالة الانهيار الذي أصاب المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية؛ فالقاهرة حسب وصف أحد الأوروبيين الذين زاروها في أوائل القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادى) "لا تستحق السمعة التي تتردد عنها"،[lvii] والإسكندرية في نظر زائر أوروبي آخر لمصر ما هي إلا "خرائب حالها يدعو إلى البكاء، حيث قال الإيطالي بدرو مارتير دانجلاريا سفير ملكي إسبانيا فرناندو وإيزابيلا إلى السلطان الغوري، والذي زار مصر في ١٥٠١- ١٥٠٢م/ ٩٠٨هـ، في وصف الإسكندرية: "لقد طفت كثيرا بنواحي مدينة الإسكندرية هذه، وإن تأمل خرائبها ليبعث على البكاء! وفي رأيي، وبحسب ما تدل عليه بقايا عمرانها الماضي، يمكن القول

بأن الإسكندرية كان فيها فيما مضى مائة ألف دار وأكثر، أما اليوم فلا يكاد يبلغ عدد دورها أربعة آلاف، ويعيش في خرائبها البوم واليمام والحمام بدلًا من الناس"؛[lviii] أما الفسطاط فيكاد ذكرها يختفي تمامًا منذ القرن العاشر.[lix]

وقد تصدت الدولة لمعالجة الأزمة الاقتصادية، لكنها اتبعت أساليب فاقمت من حدة هذه الأزمة بدلًا من أن تؤدى إلى حلها؛ فقد لجأت الدولة إلى فرض ضرائب جديدة، أو إلى زيادة الضرائب المفروضة؛ الأمر الذي أدى إلى اتساع ظاهرة هجر الفلاحين للأرض، وبالتالي مزيد من النقص في مساحة الأراضي المزروعة،[lx] والمصادر التاريخية مليئة بذكر أنواع الضرائب والمكوس والمغارم التي كانت الدولة تفرضها باستمرار في محاولة لزيادة مواردها.[lxi]

أما الأسلوب الثاني الذي لجأت إليه الدولة فكان احتكار تجارة بعض السلع، أو قيام الدولة - ممثلة في السلطان - بشراء سلعة ما من السواق بسعر أقل من سعرها؛ ثم إعادة بيعها بسعر أعلى، أو فرض سلع معينة من الذخيرة السلطانية على التجار بسعر محدد أو بعملة محددة، وقد امتد هذا الأسلوب إلى التجار الأجانب الذين كانت الدولة تتعامل معهم؛ فأدت هذه السياسات في الداخل إلى مزيد من رفع الأسعار، وفي العلاقات التجارية الخارجية إلى اضطراب في علاقات مصر التجارية.[lxii]

كذلك لجأ السلاطين إلى أسلوب مصادرة الإقطاعات والعقارات والأموال؛[lxiii] ذلك الأسلوب الذي زاد من تعقيد الأزمة، فقد أدت سياسة المصادرات إلى تعسف الموظفين في جمع الأموال بكل الطرق حتى يتمكنوا من الوفاء بما قد يطلبه منهم السلطان؛

أو يعوضوا ما يصادره، ومن ناحية أخرى؛ أدى إلى زيادة واضحة في الأراضي والعقارات الموقوفة، فقد كانت مصادرة الأوقاف أو فرض الضرائب عليها أكثر صعوبة منها على غيرها من أراض وعقارات نظريًا، حتى بلغت مساحة أراضي الأوقاف في مصر عند دخول العثمانيين ما يقرب من نصف مساحة الأراضي الزراعية،[lxiv] وانعكس هذا بطبيعة الحال على قدرة الدولة على منح الإقطاعات، ومن ثم فقد بدأ الانهيار يتسرب بسرعة إلى النظام العسكري المملوكي.

ومن الأساليب التي لجئوا إليها كذلك لحل المشكلة الاقتصادية غش العملة بتخفيض نسبة المعدن الثمين فيها، أو إنقاص وزنها أو عيارها، وفى الوقت نفسه إرغام الناس على التعامل بها بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية،[lxv] وباستثناء بعض المحاولات القليلة للإصلاح النقدي الجاد[lxvi] والتي لم يقدر لها الاستمرار طويلا، لا نجد إلا حلولًا تزيد المشاكل الاقتصادية تفاقمًا؛ لقد كانت كل سياسات تلافى الأزمة في حقيقتها سياسات منحازة؛ تخدم مصالح القمم العليا لطبقة المماليك المسيطرة على المجتمع، وفي غير مصلحة القوى المنتجة.

وفى نفس الوقت تراجعت الدولة عن أداء كثير من مهامها في مجال الإنشاءات والأعمال الضرورية لخدمة الزراعة، كشق الترع والقنوات، وإقامة الجسور السلطانية، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الانهيار في الوضع الاقتصادي.[lxvii]

وقد تفاعلت الأزمة الاقتصادية مع الأزمة السكانية التي عاشتها مصر في القرنين التاسع والعاشر الهجريين، والمتمثلة في نقص عدد السكان بسبب موجات القحط والمجاعات والأوبئة

المتوالية؛ فقد شهدت مصر منذ منتصف القرن الثامن الهجري (الثالث عشر الميلادي) سلسلة متوالية من الأوبئة، أخذت الفترات الزمنية بينها تتقارب حتى سقوط دولة المماليك؛ وبالطبع لا يوجد إحصاء دقيق لأعداد السكان في العصور الوسيطة؛ لكن هناك تقديرات تعتمد على ما يرويه الرحالة والمؤرخون وفقًا لمشاهداتهم ودراستهم لبعض الظواهر الحضارية ومدى انتشارها؛ كالحمامات والأسواق والمباني؛ والخروج منها بأعداد افتراضية للسكان؛ ومن المؤكد- من خلال مراجعة ما أورده المؤرخون والرحالة، ومن خلال دراسة تلك الظواهر الحضارية- أن أعداد السكان قد انخفضت بشكل واضح بعد الفناء الكبير الذى اجتاح البلاد سنة (٧٤٨-٧٤٩هـ/ ١٣٤٧- ١٣٤٨م) ويقدر الباحثون نسبة الانخفاض في سكان القاهرة وحدها بما يقرب من ٤٠% تقريبا، وقد تخربت حقًا بعد الوباء نسبة مقاربة من الحمامات والأسواق بالمدينة، ولم تعد مصر إلى ما كانت عليه مرة أخرى حتى نهاية العصر المملوكي، وبالرغم من ارتفاع عدد السكان بعض الشيء في القرن العاشر، فإن تكرار الأوبئة كان يؤدي باستمرار إلى انخفاض معدلات الزيادة السكانية بما أثر سلبًا على النمو الاقتصادي للبلاد.[lxviii] وقد أدى هذا النقص السكاني إلى مزيد من تأزم الأوضاع الاقتصادية بسبب نقص الأيدي العاملة اللازمة للزراعة، وبالتالي بوار مساحات جديدة من الأراضي، والعجز عن ضم محاصيل أراض أخرى، الأمر الذي ترتب عليه نقص المواد الغذائية وارتفاع في أسعارها، هذا بالإضافة إلى انهيار كثير من الصناعات والحرف؛[lxix] وفى الوقت نفسه؛

كانت موجات الغلاء ونقص السلع الغذائية تؤدى إلى مجاعات جديدة تساعد على انتشار الأوبئة، وهكذا تدور الدائرة؛ ومعها ينهار اقتصاد البلاد وتضمحل مواردها وثرواتها.
إن ما عاشته مصر منذ الوباء الكبير الذي حل بها في منتصف القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادى) ليس إلا شكلًا من أشكال الأزمات التقليدية التي عاشتها المجتمعات البشرية في الشرق والغرب في العصور الوسيطة، لكن أبعاد هذه الأزمات وآثارها القريبة والبعيدة تفاوتت من مجتمع إلى آخر حسب استجابته لهذا التحدي الطبيعي.[lxx]
وقد كانت استجابة المجتمع المصري في العصر المملوكي لهذه الظواهر سلبية وعاجزة؛ نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية، حددها المقريزي في ثلاثة عناصر أعتبرها مسئولة عن المجاعات، وهي: فساد الإدارة السياسية في البلاد، وارتفاع ريع الأراضي الزراعية مع ارتفاع تكلفة الزراعة، بالإضافة إلى انهيار النظام النقدي وسيادة العملات الرديئة.[lxxi]
ومن الجدير بالملاحظة أن سياسات الدولة لحل المشكلة الاقتصادية والمالية؛ تواكبت مع زيادة إنفاق الفئات العليا في المجتمع على الاستهلاك الترفي، وزيادة إنفاق الدولة على الأعباء العسكرية، بصورة أصبحت معها التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتصرفات المماليك شديدة الوطأة على اقتصاد البلاد، حيث أصبح المجتمع المصري قائمًا على تبديد فوائض إنتاجه بشكل مستمر، وتكثيف الاستغلال الواقع على القوى المنتجة في المجتمع؛ وتذكر المصادر مظاهر عديدة لهذا البذخ في الإنفاق بالرغم من شدة الأزمة الاقتصادية، من ذلك على

سبيل المثال: ما ذكره ابن إياس في حوادث سنة ٩٢٠هـ من قيام الغوري بنزهة في مصر العتيقة والجيزة وبولاق؛ أنفق فيها كاتب سره على الغذاء في يوم واحد ما يفوق الألف دينار! ومنها ما كان السلطان يقيمه من ولائم وأسمطة للأمراء ورجال الدولة، وما كان ينفقونه في أعراسهم، علاوة على سبك العملة كحلي.[lxxii]

هذا وقد انعكست الأزمة الاقتصادية على الصعيد الاجتماعي في صورة تزايد واضح في حدة الفوارق الطبقية في المجتمع؛ وقد لفتت هذه الظاهرة انتباه مؤرخي العصر؛ فرصدوها في كتابتهم،[lxxiii] كذلك رصد الرحالة الذين زاروا مصر هذه الظاهرة، ففي الوقت الذي يصفون فيه حياة المماليك بالبذخ الشديد ويصفون ثراء قصورهم ودورهم،[lxxiv] فإنهم يصفون حياة العامة في المدن والفلاحين في الريف بالبؤس الشديد والفقر المدقع؛[lxxv] ولعل الوثائق الخاصة شاهد أكيد على هذه الظاهرة، فما فيها من وصف لقصور ودور المماليك وكبار رجال الدولة وكبار رجال الدين؛ يعكس مدى رفاهية الحياة التي كان هؤلاء يعيشون فيها، في مقابل آلاف من السكان يعيشون بلا مأوى!

وعلى مستوى آخر؛ شهد العصر المملوكي الجركسي تفككًا واضحًا داخل إطار الطبقة العليا في المجتمع، فقد انهار النظام الاجتماعي للمماليك الذي كان يعتمد على ولاء المماليك لأميرهم؛ فيما عرف بعلاقة الأستاذية، وارتباط المملوك بزملائه؛ فيما يعرف بعلاقة الخشداشية.[lxxvi]

لقد تحللت هذه العلاقات بسبب السياسات الجديدة التي أتبعت في دولة الجراكسة في شراء المماليك، فبدلًا من شراء المماليك أطفالًا صغارًا وتربيتهم في الطباق، لجأ السلاطين والأمراء إلى شراء مماليك من الشباب اليافع عرفوا باسم الجلبان، وذلك في محاولة لتعويض الأعداد التي فقدت في الفناء الكبير، ومع انتشار هؤلاء الجلبان بدأت علاقات الولاء داخل المجتمع المملوكي تتفكك وتتهرأ؛[lxxvii] كذلك كان لاتجاه السلطان برقوق إلى الإكثار من الجراكسة وتوليتهم المناصب الأساسية في الدولة؛ أثره البالغ في طبع الدولة بطابع عنصري.[lxxviii]

لقد كان من الطبيعي أن تؤثر هذه الأزمة الاجتماعية على الوضع السياسي، فتنعكس في تفاقم وضع الانفصام بين الشعب المحكوم والطبقة العسكرية الأجنبية الحاكمة، فتسود حالة من عدم المبالاة بمصير الدولة، خاصة في الريف، لقد كان رد فعل الفلاحين المصريين تجاه زحف سليم على البلاد؛ الامتناع عن دفع الأموال للدولة خشية أن يعودوا لدفعها مرة أخرى إذ استولى سليم على البلاد؛[lxxix] فلا يبدو الإحساس بوطأة الخطر العثماني إلا عندما داست خيول سليم أرض مصر؛ عندما دخلت الجيوش العثمانية إلى ريف مصر؛ بدأ المصريون يشعرون بوطأة الغازي الجديد، فنزح المئات من أهل الريف إلى القاهرة، وعندما استقر الأمر للعثمانيين؛ زادت ظاهرة هجر القرى هربًا من ظلم موظفي الإدارة العثمانية والفرسان (السباهية) الذين أقاموا بالريف وفرضوا على أهله المغارم.[lxxx]

ومن الجدير بالملاحظة أنه على الرغم من حدة الفوارق الطبقية، والشعور العام بالسخط، وكراهية الشعب للمماليك،

فإن كل حركات المقاومة اتخذت طابعًا عفويًا وغلب عليها شكل المقاومة السلبية أو ردود الفعل الوقتية، ومن ثم لم تقم أي حركة إيجابية لتغيير المجتمع؛ لقد اتخذ التمرد والعصيان أشكالًا سلبية؛ كرفض المجتمع والهرب منه، أو تشكيل جماعات من العياق والشطار والفتيان، وفى حالات أخرى كون الخارجون على المجتمع عصابات تسطو على الأسواق فيما عرف باسم "المناسر"، وربما كانت أقوى حركات التمرد والعصيان هي ثورات العربان الذين عاشوا على أطراف الوادي والدلتا، ونجحوا في الاحتفاظ لأنفسهم بوضع خاص طوال العصر المملوكي احتفظوا فيه بحقهم في حمل السلاح، لكن هذه النوع الأخير من الثورات الم يكن وبالًا على الحكام من المماليك فقط، بل كانت عواقبها تصيب الفلاحين المصريين كذلك، الذين كانوا يعانون من العربان بمثل ما يعانون من حكام البلاد المماليك.[lxxxi]

وعلى الصعيد السياسي كذلك؛ شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار في السلطة، فداخل النخبة الحاكمة؛ بلغت الصراعات على السلطة أشدها لدرجة أن أربعة عشر من سلاطين دولة الجراكسة قتلوا أو عزلوا[lxxxii]، وبلغ من ولوا السلطنة في السنوات الست الأولى من القرن العاشر ستة سلاطين،[lxxxiii] ولم تتجاوز فترات حكم بعض سلاطين الجراكسة شهورًا قليلة؛[lxxxiv] بل إن بعضهم لم يتح له تولى السلطة إلا لساعات؛ ولذا فقد كان استقرار الغوري في السلطنة قبل نهايتها لستة عشر عامًا أمرًا لم يتكرر كثيرًا في تاريخ هذه الدولة.[lxxxv]

ولم يقتصر الاضطراب والصراع بين المماليك على القمم العليا في هذه الطبقة؛ بل امتد ليصل إلى المماليك الصغار؛ لقد عرف عصر الجراكسة عشرات من حالات التمرد التي يقوم بها المماليك - خاصة الجلبان - احتجاجا على التأخير في صرف جوامكهم، أو على إنقاص هذه الجوامك، وكان لهذه الثورات والاضطرابات السياسية آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي، فإذا كان معظم هذه الثورات والإضرابات قد نجم عن سوء الأوضاع الاقتصادية، فقد دفعت من ناحية أخرى بالوضع الاقتصادي إلى الهاوية، إذ عندما تقع هذه الاضطرابات في الريف؛ كانت تؤدى إلى مزيد من هجر الفلاحين للأراضي، أما إذا وقعت في المدن فكانت أولى نتائجها إغلاق السواق وتخريبها.[lxxxvi]

وامتدت مظاهر الاضطراب والفساد إلى الإدارة الحكومية للبلاد؛ فأصبحت الوظائف تولى بالرشوة أو تشترى من السلطان، وبالتالي أصبح من يلي الوظيفة هو من يقدر على الدفع لا من يصلح للقيام بمهامها، كما أصبح الهم الأول لموظفي الدولة استعادة ما دفعوه للسلطان أو لكبار الأمراء حتى يصلوا إلى هذه الوظائف، ومن ثم فقد بالغوا في فرض المغارم والرسوم على الأهالي حتى يعوضوا ما دفعوه، وذلك في وقت كانت حالة غالبية الشعب تسير من سيئ إلى أسوأ، ولا تحتمل فرض أي أعباء جديدة.[lxxxvii]

هذا وقد امتدت ظاهرة تولى الوظائف بالرشوة إلى القضاة، فأصبح تولى منصب قاضى القضاة رهنًا بما يدفعه الساعي إلى الوظيفة من مال للسلطان،[lxxxviii] حتى أن ابن إياس يذكر

واقعتين تولى فيهما القضاة وظائفهما بغير رشا دفعوها باعتبارهما من النوادر![lxxxix] ولجأ القضاة إلى تعويض ما يدفعونه من المتقاضين، أو إلى تعيين أعداد كبيرة من النواب أكثر من الحاجة في مقابل مبالغ من المال يدفعها هؤلاء النواب لهم، وذلك لاستعادة ما دفعوه للسلطان مقابل توليهم وظائفهم فدخل بذلك الفساد إلى القضاء؛[xc] وهكذا أصبح الراغب في قضاء حاجة من حاجاته مطالبًا بان يقدم لعمال الدولة وقضاتها مقابلًا ماليًا أخذ في التزايد مع اشتداد الأزمة،[xci] بل إن التجار والزائرين الأجانب كانوا مضطرين لدفع رشا لكبار رجال الدولة ليضمنوا معاملة طيبة منهم.[xcii]

لكن أخطر ما في الأمر هو امتداد ظاهرة الرشوة إلى تولي المناصب العسكرية، الأمر الذي زاد الجيش المملوكي ضعفًا على ضعف،[xciii] لقد كان انهيار القوة العسكرية للجيش المملوكي في العصر الجركسي أمرًا واضحًا للعيان وله أسبابه المتعددة، فقد خرجت مصر من الوباء الكبير وقد فقدت قسمًا كبيرًا من سكانها، ومن بين من فقدتهم قطاعات من الجيش المملوكي، وكانت الأزمة الاقتصادية الطاحنة عاملًا ثانيًا أضعف الجيش من ناحية، وقيد قدرة سلاطين المماليك في تعويض من فقدوهم من مماليك، كما قيد التوسع في بيع الأراضي المملوكة لبيت المال وكثرة الأوقاف في الأراضي الزراعية أيديهم في منح الإقطاعات العسكرية،[xciv] ثم كانت الحروب المتوالية في مطلع القرن التاسع الهجري، فزادت الجيش إنهاكًا على إنهاكه، وأخيرًا كانت سياسة الاعتماد على الجلبان في بناء الجيش، وهي سياسة أدت إلى انهيار تقاليد

وقواعد الفروسية المملوكية؛ خاصة بعد أن سمح السلاطين لمماليكهم بسكنى المدينة ومغادرة الطباق،[xcv] ولعل ما سجله ن إياس من تدهور في أوضاع أجناد الحلقة؛ وضعف قدرتهم العسكرية لدرجة عجز معظمهم عن شد وتر القوس، يدلنا على مدى ما وصل إليه أمر هذا الجيش من انهيار وضعف؛ وبعد ذلك يمكننا أن نتفهم بسهولة لماذا كان التقاعس عن القتال والهروب من الميدان سمتين غالبتين في جيش الغوري، ثم في جيش طومان باي عند مواجهتهما للعثمانيين.[xcvi]

متى بدأ الانـهيار؟ ولمـاذا؟

هكذا ترسم المصادر التاريخية صورة لدولة في طريقها نحو النهاية والانهيار، وهو ما يتفق عليه كثير من الباحثين المحدثين، ولكن يبقى الخلاف حول تحديد نقطة البداية في "متوالية" الانهيار، والعنصر الذي كان له دور أكبر من غيره في انهيار الدولة المملوكية.

فالبعض يرى في الوباء الكبير بداية الأزمة وأساسها، به بدأ الانهيار، وبعده توالت المجاعات والأوبئة، فقضت على البقية الباقية من قدرات الدولة على النهوض،[xcvii] ويبرز آخرون التحول في طرق التجارة باعتباره أساسًا للأزمة،[xcviii] وهناك رأى ثالث يشير إلى أثر الحملات العسكرية المتوالية في إنهاك الدولة المملوكية اقتصاديًا وعسكريًا،[xcix] والعوامل الثلاثة السابقة مجتمعة في رأى البعض قادت البلاد إلى أزمة اقتصادية كانت في تفاعلها مع السياسات التي اتبعها سلاطين المماليك الأساس وراء انهيار الدولة وتداعيها،[c] وقد اكتملت مظاهر هذه الأزمة منذ عهد السلطان قايتباي (٨٧٢ - ٩٠١هـ/ ١٤٦٨ - ١٤٩٦م).[ci]

وهناك من يرى أن هذه العوامل الطبيعية والخارجية اجتمعت وتوالت على دولة المماليك دون أن يكون لهذه الدولة يد في ذلك، فأدت في النهاية إلى سقوطها، إذ تضاءلت موارد الذهب في بلاد النوبة، واجتذب الأوروبيون ذهب السودان الغربي عبر المغرب الأقصى، ثم جاء انتشار الأوبئة والمجاعات، فغزوة تيمور لنك وما صحبها من إرهاق لميزانية مصر، ثم أخيرا جاءت الضربة القاضية بتحول طرق التجارة عن مصر إلى رأس الرجاء الصالح، وقد تواكب كل ذلك مع لحظة ضعف

في النظم الشرقية كلها؛ عجزت فيها عن مواكبة التطور الذي حدث في الغرب.[cii]

وفي المقابل؛ تركز آراء أخرى على العناصر الداخلية في بنية النظام المملوكي نفسه؛ وتحملها مسئولية الأزمة بشكل أساسي؛ فهناك من يرى أن أساس الأزمة لصيق الصلة بطبيعة النظام المملوكي، حيث إنها نتيجة طبيعية لعسكرة المجتمع منذ نهاية العصر الفاطمي؛ واصطدام الخصائص العسكرية والبدائية للأيوبيين والمماليك بالحياة المدنية للمجتمع المصري، تلك الحياة المدنية التي نجحت في أن تحد من عيوب الحكم العسكري وتعادله؛ حتى بدأ عهد المماليك الجراكسة، وتوالت الأزمات المالية الحادة وما صحبها من انحلال النظم المملوكية، وغلبة الطابع العسكري على المناصب العامة، فانعكست الآية حينئذ، وأخذ هذا الحكم يعصف بالحياة المدنية وينخر في عظام البلاد.[ciii]

ويربط رأى آخر بين الأزمة وأسلوب الطبقات العليا بالمجتمع في التعامل مع الموارد؛ فسياسة الاكتناز ثم الإنفاق الترفي التي اتبعتها القوى المسيطرة على اقتصاديات البلاد؛ أضاعت أي إمكانية لتطوير الإنتاج، فعاشت مصر طوال العصرين الأيوبي والمملوكي في ظل تناقض حاد فيما بين ازدهار التجارة الخارجية في أغلب الأوقات؛ وبين التدهور المطرد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في الداخل؛ والركود في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع، الأمر الذي أدى إلى انهيار الدولة المملوكية الثانية لمجرد تعرض تجارة المرور للانخفاض نتيجة كشف طريق رأس الرجاء الصالح.[civ]

وأخيرا؛ فهناك من يرجع هذه الأزمة في الأساس إلى السياسات الخرقاء للسلاطين الجراكسة، حيث "أهملوا نظام التجنيد المملوكي، وأساءوا فهم الإقطاع الحربي، فأفقروا العباد، وخربوا البلاد، واستحدثوا سياسة الاحتكار في الزراعة والتجارة لتغطية نفقاتهم وحملاتهم الحربية".[cv]

لقد كانت أسباب الأزمة التي أدت إلى انهيار الدولة متداخلة ومتشابكة؛ فلا يمكن إرجاع أزمة سقوط الدولة المملوكية إلى سبب واحد دون غيره؛ فاجتماع هذه المشكلات في فترة متقاربة وتوالدها من بعضها، وضع المجتمع المصري كله في لحظة أزمة تاريخية؛ فكان العصر عصر انهيار شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، عصرًا منبئًا بالنهاية المقبلة، وقد اجتمعت فيه عناصر الانهيار، وفوق ذلك كله ضربت البلاد سلسلة من الكوارث الطبيعية والأخطار الخارجية.

وفى مواجهة كل هذه الأوضاع عجزت إمكانيات المجتمع الذاتية عن النهوض من الأزمة، فقواعد الاقتصاد ومرتكزاته الأساسية مدمرة، ونظام الإقطاع الحربي عاجز عن تطوير الاقتصاد في مصر، والسياسات التي تتبعها الطبقة الحاكمة الوافدة تبدد الفائض الاقتصادي كله، وفى المقابل كانت سياسة الاحتكار والمصادرات المستمرة للأموال تعوق أي إمكانية لتحقيق التراكم الاقتصادي لدى الطبقات المحكومة؛ إذ كان ملمح العصر الأساسي هو تكثيف الاستغلال الواقع على القوى المنتجة إلى أقصى حدوده.

وقد تواكب هذا كله مع فقدان دولة المماليك لمبرر وجودها التاريخي بمعنى ما، إذ فقدت طبقة المماليك تميزها الأساسي الكامن في قدرتها العسكرية التي كانت سببا في قيام دولتهم، وأصبح وجودهم يشكل عائق في طريق تطور المجتمع وخروجه من أزمته التاريخية.

ومن ناحية أخرى؛ لم يكن الخطر في هذه المرة خطرًا وافدًا يهدد الكيان الحضاري للمنطقة مثل الخطر الصليبي أو الخطر المغولي، بل كان الخطر خطرًا نابعًا من ظهور كيان جديد فتي وقوي داخل الإطار الحضاري نفسه، ممثلًا هذه المرة في الدولة العثمانية التي نجحت في القيام بدور الدولة العالمية الإسلامية حتى أصبحت مؤهلة لتحل محل الخلافة العباسية الشكلية التي أحياها المماليك في القاهرة.

ولقد استخدمت الدولة العثمانية أساليب الدولة المملوكية في الرق العسكري والإقطاع الحربي ولكن بصورة أكثر كفاءة، فنجحت في القضاء على دولة المماليك التي كانت تعاني من أعراض الانهيار؛ حيث فقدت أي طاقة لتجاوز الأزمة، فالطبقة العليا في المجتمع عاجزة عن تطوير نفسها أو الخروج من أزمتها؛ أو حتى مجرد الحفاظ على الحد الأدنى من القدرة على أداء مهامها، والطبقات المحكومة فاقدة للقدرة على الفعل الإيجابي من أجل تغيير الأوضاع.

لقد كانت اللحظة التي اصطدمت فيها الدولة العثمانية بدولة المماليك بحق "لحظة استنفدت فيها منطقة المشرق العربي كل قدراتها على المقاومة الإيجابية بعد أكثر من أربعة قرون من المواجهات العسكرية العنيفة مع الغزوات الخارجية".[cvi]

ولم يكن الغزو العثماني لمصر حدثًا مفاجئًا في تاريخ المنطقة، إذ منذ منتصف القرن التاسع الهجري بدأت علاقات الود والصداقة بين الدولتين المملوكية والعثمانية تنقلب إلى علاقات عداء؛ حتى انتهت بهذه الحرب التي قضت على دولة المماليك؛ لقد مرت العلاقات العثمانية المملوكية - ابتداءً من عهد السلطان برقوق (٧٨٤- ٨٠١هـ/ ١٣٨٢- ١٣٩٩م) بفترات من التوتر والانفراج بلغت حد الصدام العسكري في عهد قايتباي.[cvii]

لقد كانت هناك أسباب مباشرة لهذا الصدام؛ أولها: تكرار إيواء المماليك للأمراء العثمانيين الفارين من حمامات الدم في البلاط العثماني، حيث جرت العادة في الدولة العثمانية أن يقوم السلطان الجديد بقتل جميع الذكور الذين يحتمل أن يكونوا منافسين له على العرش، وقد أصبح هذا التقليد شرعيًا منذ عصر محمد الفاتح (٨٥٥- ٨٨٦هـ/ ١٤٥١- ١٤٨١م) حيث أصدر قانونًا يلزم السلطان بقتل إخوته عقب توليه للعرش! وقد حل محل هذا النظام في أواخر القرن ١٦م نظام أقفاص الأمراء الذي كان يتم بمقتضاه تحديد إقامة ذكور الأسرة الحاكمة داخل مقصورات مغلقة سميت بالأقفاص.[cviii]

وثانيها: صراع النفوذ على الإمارات الحدودية في مناطق الأناضول الجنوبية الشرقية المتاخمة للشام؛ كإمارات ذي القادر وبني رمضان، ودولتي الشاه البيضاء والسوداء.[cix]

وأخيرا الموقف الذي اتخذه الغوري من الصراع العثماني الصفوي.[cx]

ولكن هناك أسباب أخرى بعيدة لهذا الصدام، كالسعي إلى الهيمنة على منطقة المشرق الإسلامي سياسيًا ودينيًا وحضاريًا،

علاوة على اتجاه العثمانيين إلى تأمين طرق تجارتهم الآتية من الشرق عبر البلاد العربية، وإلى الحصول على ما كانت دولة المماليك تحصل عليه من مكوس وعوائد إذا نجحوا في التصدي للخطر البرتغالي.[cxi]

وإذا كان العثمانيون قد فشلوا في هزيمة الدولة المملوكية في حربهما الأولى سنة ٨٩٠هـ/ ١٤٨٥م في عهد قايتباي، فإن الأمر قد اختلف هذه المرة لاختمار كل عوامل الانحلال في دولة المماليك خلال ربع القرن الخير من عمرها، فسقطت الشام ومصر في ايدي العثمانيين، ثم لحقت بهما الحجاز، حيث انضمت طواعية إلى الدولة العثمانية بمجرد سقوط الدولة المملوكية التي كان أشراف الحجاز يدينون لها بالولاء، فقد أرسل شريف مكة مندوبه إلى سليم في القاهرة ليعلن ولاء أشراف الحجاز لسليم؛ وقد زالت دولة المماليك من الوجود بعد معارك استمرت قرابة عشرة شهور؛ من ٢٥ من رجب ٩٢٢هـ - تاريخ موقعة مرج دابق – حتى ٥من ربيع الثاني ٩٢٣هـ تاريخ آخر موقعة بين طومان باي وسليم؛ لكن المماليك جددوا وجودهم في ظل الحكم العثماني لمصر كمعاونين للحاكم الجديد في السيطرة على البلاد، واستمروا في استنزاف ثروتها كشركاء صغار بعد أن كانوا سادة متحكمين.

مخرج محتمل مجهض



لقد شهد شكل حيازة الأرض الزراعية تحولًا كبيرًا خلال عصر الجراكسة؛ حيث تحولت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من ملكية الدولة - سواء كانت مباشرة تدار من خلال الدواوين السلطانية أو ديوان الوزارة، أو كانت موزعة على بعض المستفيدين كرزق وإقطاعات - إلى الملكية الخاصة للأفراد، ولا شك في أن ذلك الوضع الجديد، كان له تأثير سلبى على النظام الإقطاعي، حيث انخفضت بشكل ظاهر مساحة الأرض المتاحة للدولة كي تمنحها للأمراء كإقطاعات، وينصب التأثير السلبى على الجوانب السياسية والاجتماعية للنظام الإقطاعي أكثر مما ينصب على الجوانب الاقتصادية لذلك النظام؛ حيث إن معظم الأراضي المباعة آلت إلى حائزيها السابقين، ومن هنا فلا نستطيع القول بأن دخل الأمراء الذى يحصلون عليه من ريع الأرض الزراعية قد انخفض نتيجة لبيع أملاك بيت المال؛ لكنه من المؤكد أن تحول الأمراء من مقطعين إلى ملاك قد أسهم - مع عوامل أخرى - في انهيار علاقات الولاء الإقطاعي، وحقق لأولئك الأمراء قدرا أكبر من الشعور بالاستقلال عن الدولة وعن سلطانها.

وبرغم ما سبق فإننا لا نستطيع القول بأن ما حدث كان ظاهرة سلبية في مجملها، فنظام الإقطاع الحربي المملوكي بصورته التي وصل إليها في أواخر عصر الجراكسة، كان قد أصبح عقبة في طريق المجتمع المصري، ومن هنا فلم يكن انهيار ذلك النظام أمرًا سلبيًا إذا ظهر البديل الملائم؛ فقد كان من الممكن أن تخلق قوى اجتماعية جديدة تقف وراء التغيير.

لقد أدى تحول مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من ملكية الدولة إلى ملكية الخاصة للأفراد، بسبب التوسع في البيع من أملاك بيت المال إلى تغيرات في البنيان الاجتماعي لمصر في عصر المماليك الجراكسة، فإلى جانب تحول شكل العلاقة بالأرض من علاقة حيازة للمنفعة إلى ملكية رقبة كاملة، أصبحت الأرض الزراعية - مصدر الثروة الرئيسية في المجتمع- سلعة متداولة تنتقل من يد إلى يد أخرى بسهولة؛ وأصبحت الأرض متاحة لمن يملك ثمنها، بغض النظر عن انتمائه للهيئة العسكرية الحاكمة (أمراء المماليك) أو لقمم الجهاز الإداري للدولة؛ وبذلك لم تعد السلطة السياسية وحدها هي مصدر الاستحواذ على ريع الأرض الزراعية؛ ومن هنا فقد اتسعت قاعدة الملكية الخاصة وتغيرت بصورة يمكن أن نتحدث معها عن بوادر ظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضي الزراعية، تجمع بينهم مصالح مشتركة ترتبط بملكية الأرض.

وقد نستطيع أن نحدد الملامح العامة لتلك الطبقة الجديدة التي انتقلت إليها ملكية نصف الأراضي الزراعية في مصر بصورة تقريبية، وذلك من خلال العينة الممثلة التي تقدمها لنا الوثائق التي وصلت إلى أيدينا، والإشارات التي حفلت بها بعض دفاتر الرزق الحبشية والرزق الإحباسية لبيوع من أملاك الدولة في عصر المماليك الجراكسة.

وتضعنا هذه المؤشرات أمام صورة تقريبية للطبقة التي انتقلت إليها ملكية قسم كبير من الأراضي الزراعية في مصر في عصر المماليك الجراكسة، وهي طبقة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية وفقا لأصولها العرقية ووظيفتها الاجتماعية:

الفئة الأولى: الطبقة العسكرية الحاكمة التي تتكون من السلطان وأمراء المماليك الذين يحترفون القتال، ويشكلون قمة السلطة السياسية في الدولة، وقد ترتب على بيع جزء من أملاك بيت المال لهم تحولهم من منتفعين بالأراضي إلى ملاك لها، بما فى ذلك السلاطين أنفسهم، الأمر الذي يتيح استقرار الثروة في أيديهم وأيدي ورثتهم الشرعيين من بعدهم.
الفئة الثانية: تنتمي بصلة الدم أو الزواج أو الرق لبعض أفراد الفئة الأولى، وتتكون بشكل أساسي من "أولاد الناس"، ثم زوجات أمراء المماليك وجواريهم.
الفئة الثالثة: فتتكون من عناصر بعيدة تماما في أصولها العرقية والوظيفية عن المماليك، فأفرادها من أصول عربية مختلفة أو مصرية، وهم بعيدون في الغالب عن الوظائف العسكرية، وتشكل مشاركتهم في امتلاك الأرض الزراعية تغيرا ذا دلالة في الوضع الذي ساد في مصر لعدة قرون سابقة.
وإذا كانت الفئة الأولى (السلطان وأمراء المماليك) بعيدة تماما عن الفئة الأخيرة من الملاك، فإن الفئة الثانية، والتي تتشكل من "أولاد الناس" أساسا، كانت تتجه بشكل تدريجي إلى الاندماج مع الفئة الثالثة، ليشكلا معا نسيجًا واحدًا متجانسًا إلى حد كبير، فبحكم طبيعة النظام المملوكي فإن "أولاد الناس" كانوا يبتعدون عن احتراف القتال. ويتجهون بشكل عام إلى الاختلاط بالمجتمع المصري، ويشاركون في حياته المدنية.
ولا شك في أن الاتجاه إلى تجميع الملكية وتراكم ثروة المجتمع في يد طبقة لا تحترف القتال، ولها فرص أكبر في الحياة، كان

يمكن أن يؤدى إلى إدارة ثروة المجتمع بشكل أكثر رشادًا واستقرارًا.

ولقد كان تغير العلاقات الاجتماعية الناتج عن تغير شكل الملكية في المجتمع، وظهور ملامح طبقة جديدة من الملاك، نصفها تقريبا من أولاد الناس والمصريين يمكن أن يؤدى إلى خروج البلاد من أزمتها الطاحنة، خاصة في ظل عجز طبقة المماليك عن الاستجابة للتحديات التي كانت تحيط بالمجتمع آنذاك، بل وتحولها إلى عقبة في طريق تطور ذلك المجتمع.

غير أن هناك مجموعة من العقبات وقفت في طريق هذا التطور المهم الذي شهدته مصر في عصر المماليك الجراكسة أهمها:

أولا: أن ملكية الأراضي الزراعية كانت في أغلب الأحيان ملكية شائعة غير مفرزة؛ أي أن المشترى يقوم بشراء حصة من أراضي قرية في ناحية من النواحي، أو قرية من القرى دون تحديد لحدودها. ومن هنا فهو يملك جزءًا من ريع الأرض أكثر مما يملك الأرض نفسها، وبرغم أن هذا الوضع لم يكن يشكل قيدًا على حرية المشترى في التصرف فيما يملكه، فإنه كان يدخل الدولة بشكل أو بآخر كطرف حاضر دائمًا في علاقة الملكية، فيبدو أن تحصيل الريع كان يتم من خلال شاد الناحية.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الملاك عادة - باستثناء مشايخ العرب ومشايخ النواحي - كانوا ملاكًا غائبين، فإن هذه الأوضاع كانت تضعف - إلى حد ما - من الآثار الاجتماعية الإيجابية لظاهرة البيع من أملاك بيت المال.

ثانيا: المصادرات للأملاك والأموال التي عرفها عصر المماليك الجراكسة، الأمر الذي أصبحت معه الملكية غير مستقرة، كما أصبح أصحاب الأملاك - خاصة من الأمراء وكبار الموظفين - قلقين باستمرار على ثرواتهم العقارية، وهو وضع غير مشجع بشكل عام على تحقيق تراكم للثروة.
ثالثا: ترتب على ما سبق اتجاه الكثيرين إلى وقف أملاكهم حماية لها من المصادرة، وبرغم أن نظام الوقف الأهلي كان يتيح للواقف (المالك السابق) ولورثته من بعده الحصور على القسم الأكبر من ريع أملاكهم، فإن نظام الوقف كان يحد من الدور الاجتماعي للملكية الخاصة بصفة عامة.
ثم جاء الاحتلال العثماني، فقطع الطريق على استمرار التحولات الاجتماعية التي ارتبطت بالبيع من أملاك بيت المال، وأخر التطور الطبيعي لتلك الطبقة الجديدة لفترة من الزمن، فقد توقفت عمليات التملك للأراضي الزراعية لسنوات، باستثناء ما يتم بيعه عن طريق ديوان المواريث الحشرية، وبذلك أجهض الغزو الخارجي الإمكانيات الكامنة في المجتمع، وأجل عملية التحول الكامل إلى شكل الملكية الخاصة للأرض الزراعية لعدة قرون أخرى، فلم تستقر الملكية الخاصة في مصر تماما إلا بصدور اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨م، وباستقرار الملكية الزراعية وقعت تغيرات سياسية واجتماعية مهمة تأخرت لأكثر من ثلاثة قرون بسبب الاحتلال العثماني.
وبعد، فإن هذه مجرد تصورات أولية عن ظهور بوادر تكوين طبقة جديدة من ملاك الأرض الزراعية في مصر في عصر المماليك الجراكسة، وقد شكل "أولاد الناس" العمود الفقري

لتلك الطبقة الجديدة، وبرغم أنه كانت هناك معوقات وقفت في طريق اكتمال نمو تلك الطبقة، فإن التوسع في البيع من أملاك بيت المال كان يتم باستمرار في اتجاه تعميق تلك التحولات الاجتماعية، إلى أن جاء الاحتلال العثماني لمصر سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م فقطع الطريق على اكتمال ملامح التحول، وجمد الآثار السياسية والاجتماعية لظهور طبقة من ملاك الأراضي الزراعية لعدة قرون أخرى.[cxii]

هل أدى الحكم العثماني إلى خروج مصر من أزمتها؟

من الأسئلة التي تثير الجدل حول الحقبة العثمانية في تاريخ مصر، هل أدت تلك الحقبة في تاريخنا إلى تطور المجتمع المصري أم إلى تدهوره؟

بصيغة أخرى هل نجح الغزو العثماني لمصر في إخراجها من أزمتها التاريخية؟

وهل أحدث تغييرا جوهريا في أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

وهل تم الانتقال المتعثر من العصور الوسيطة إلى العصر الحديث على أيدي العثمانيين؟

حقا لقد أدى "السلام العثماني"[cxiii] الذي فرض على المنطقة إلى نوع من الاستقرار والوحدة؛ أزالا آثار فترة تحلل دولة المماليك وما صحبها من اضطراب وفوضى، فنشطت التجارة الداخلية، وانتعشت الزراعة، وعادت الزيادة في أعداد السكان مرة أخرى، وأصبحت مصر والشام توفران ثلث مجموع واردات الخزينة العثمانية، وتوقفت سلسلة الأوبئة والمجاعات؛[cxiv] لكن هذا الازدهار لم يستمر طويلا، فقبل نهاية القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادى)، عادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو من تأزم واضطراب، حيث أن انتماء الدولة العثمانية إلى العصور الوسيطة بنظامها الاجتماعي والاقتصادي وبفكرها وحضارتها كان يضع حدودًا لهذا الازدهار المؤقت، وبالتالي لم يصحب هذا الازدهار أي تطوير جوهري في العلاقات السائدة في الزراعة، لا على مستوى أدوات الإنتاج في الريف، ولا على مستوى العلاقات الإنتاجية السائدة في المجتمع.

وإذا كانت أراضي مصر لم توزع في بداية الحكم العثماني إلى تيمارات وزعامات[cxv] مثل أراضي الدولة في الروم‌للي والأناضول[cxvi]، فإنها خضعت لنظام المقاطعات المملوكة للدولة التي يديرها موظفون تابعون لها،[cxvii] وسرعان ما تبلور نظام الالتزام كشكل آخر من أشكال الإقطاع، فحل محل نظام المقاطعات بدءًا من عام ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م؛ وإذا كان نظام الالتزام يختلف في كثير من ملامحه عن الإقطاع المملوكي الحربي، فإن جوهر العلاقات داخله لا يختلف كثيرًا عنه في النظام الإقطاعي بعمومه.[cxviii]

كذلك؛ فإن الانتعاش التجاري الذي ساد تجارة المرور عبر الدولة العثمانية؛ لم ينعكس على نشاط الصناعات المحلية أو على التجارة الداخلية بالقدر نفسه،[cxix] لذا فسرعان ما عادت الأزمة المالية إلى الظهور مرة أخرى، واتجهت الدولة إلى اتباع الأساليب نفسها التي اتبعها المماليك في حلها، من تخفيض لقيمة العملة ولنسبة المعدن الثمين فيها، وفرض لمزيد من الضرائب؛ وبالطبع كان لمثل هذه السياسات الآثار السلبية نفسها على الوضع الاقتصادي في مجمل الإمبراطورية العثمانية.[cxx]

ومما فاقم من حدة المشاكل الاقتصادية؛ الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد بعد سنوات قليلة من بداية الحكم العثماني؛ لم يستقر الحكم العثماني طويلا في مصر، فبعد سنوات قليلة من الغزو العثماني حاول الوالي العثماني أحمد باشا الملقب بالخائن، أن يستقل بمصر وضرب السكة باسمه، وأمر بالدعاء

له على المنابر (٩٣٠- ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م) وانتهت حركته بإعدامه وتعليق رأسه على باب زويلة.[cxxi]
كذلك؛ توالت ثورات واضطرابات جنود الحامية العثمانية وصراعاتهم فيما بينهم؛ خاصة تلك الاضطرابات التي بدأت سنة ٩٩٧هـ/ ١٥٨٩م واستمرت حتى ١٠١٧هـ/ ١٦٠٩م، والتي قام بها جند السباهية في الحامية العثمانية ضد الولاة العثمانيين الذين تعاقبوا على حكم البلاد في هذه الفترة، وذلك في محاولة لفرض ضرائب على الفلاحين عرفت باسم الطلبة؛ وقد شارك الجراكسة المنضمون إلى الحامية في هذه الاضطرابات مشاركة بارزة؛ وأثارت هذه الاضطرابات انتباه مؤرخي العصر العثماني؛ فوضع العديد منهم مؤلفات مستقلة حول هذه الوقائع؛ مثل محمد بن أبي السرور البكري ومحمد البرلسي السعدي.[cxxii]
إضافة إلى ما سبق؛ فقد شهدت مصر منذ القرن الحادي عشر ظاهرة الصراعات بين المماليك، ثم انقسامهم إلى طائفتين رئيستين هما: القاسمية والفقارية، وقد اشتعلت الحروب بين الطائفتين بصورة انعكست سلبًا على الأوضاع الاقتصادية في مصر.[cxxiii]
كذلك ظل التكوين الاجتماعي السابق على العصر العثماني في مصر سائدًا، فقد سمح العثمانيون للمماليك بالبقاء، وسمحوا لهم باتباع طرق التدريب نفسها، وتجديد صفوفهم من المصادر نفسها، بل واستعانوا بهم في حكم البلاد، فعاد للمماليك نفوذهم وأصبحوا القوة السياسية الأولى في البلاد؛ حتى أصبح الباشا

العثماني الموفد من إسطنبول مجرد ظل للسلطان العثماني لكنه لا يملك في معظم الأحوال الكثير من أمر البلاد.[cxxiv]

كما قطع الاحتلال العثماني لمصر الطريق على تحولات اجتماعية مهمة كانت تشهدها مصر، ربما كانت المخرج المحتمل من أزمة المجتمع؛ أعني الظاهرة التي تناولتها في الصفحات السابقة؛ ظاهرة التوسع في البيع من أملاك بيت المال من الأراضي الزراعية وما صاحبها من ظهور قوى اجتماعية جديدة لها مصلحة في تغيير المجتمع.

ومن الجدير بالملاحظة أن الاحتلال العثماني لمصر لم يحل إشكالية تطور السلاح الناري في مصر؛ فالغزو لم يقض على طبقة المماليك؛ وإن كان قد أدى إلى تراجع مكانتهم، كما أن العثمانيين سمحوا للمماليك بإعادة تدعيم صفوفهم واستعانوا بهم في حكم البلاد، فلم يؤد الحكم العثماني إلى نقل مصر إلى العصر الحديث، بل استمرت عقلية العصور الوسيطة هي المسيطرة، وعلى الرغم من التوسع النسبي الذي حدث في استخدام المماليك للأسلحة النارية، فإن مفاهيمهم لنظام الفروسية لم تتبدل كثيرًا؛ إذ بعد قرابة ثلاثة قرون من هزيمتهم أمام العثمانيين، ومع مقدم الحملة الفرنسية إلى مصر (١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م)؛ تقابلنا عند الجبرتي عبارات بالغة الدلالة على مدى جمود العقلية العسكرية للمماليك؛ عندما تصوروا أن بإمكانهم أن يحطموا الفرنسيين بسنابك خيولهم، وأن يحصدوا رءوسهم ببوارق سيوفهم، فجاءت الهزيمة مرة أخرى بفضل تفوق المدفعية والأسلحة النارية للعدو.[cxxv]

هذا وقد استجدت بعض الأمور على البلاد زادت من تفاقم الأزمات، وأسرعت بانقلاب تحسن الأوضاع رأسًا على عقب؛ أول هذه الأمور أن طبقة المماليك التي كانت في السابق تجدد نفسها من أجل مواجهة الأخطار الخارجية أصبحت تجدد نفسها لمساعدة حكم خارجي في السيطرة على البلاد.

وثانيها: إن جزءًا كبيرًا من الفائض الاقتصادي أصبح ينزح إلى الخارج، مما زاد من ضعف اقتصاد مصر، وإذا كان العصر المملوكي قد عرف بسفه الإنفاق، فإنه كان في غالبه يعاد ضخه في شريان الاقتصاد المصري، فتطورت الحرف والصنائع والفنون، أما في ظل الحكم العثماني، مثله مثل أي عصر تعرضت فيه مصر لسيطرة خارجية، وتحولت فيه لولاية تابعة، فإن جزءًا كبيرًا من الفائض الاقتصادي كان يوجه إلى مركز الدولة وينفق خارج مصر، أو ينفق كأجور للموظفين ورجال الحامية العثمانية.[cxxvi]

وثالثها: تراجعت الصناعات المحلية القليلة التي كانت قد بدأت أواخر عصر المماليك، وتوقفت تمامًا محاولات تطوير الصناعات الحربية المحلية، التي كانت قد بدأت في الفترة الممتدة من عصر قايتباي إلى عصر طومان باي، وبعد ثلاثة قرون من هزيمة المماليك في مرج دابق بفعل تفوق السلاح الناري العثماني تكرر المشهد مع حملة بونابرت.

رابعها: إنهاك القوى المنتجة في الريف، وظهور التمييز بين الطبقات الاجتماعية، وبين الريف والمدينة على أساس نوع الطعام لا كمه فقط، بإدخال الذرة كغذاء أساسي للفلاح بعد أن كان القمح هو الغذاء حتى نهاية عصر المماليك، حتى تستطيع

الدولة العثمانية الاستيلاء على القمح المصري لاستهلاك جزء منه واستخدام جزء آخر في فرض نفوذها السياسي والديني على الحجاز، وكان لهذا التغيير آثاره الوخيمة على الصحة العامة للفلاح المصري، المنتج الأساسي في المجتمع، فالقيمة الغذائية للخبز المصنوع من الذرة أقل من القيمة الغذائية لخبز القمح، وكثير من أمراض سوء التغذية التي أصابت الفلاحين المصريين نتجت عن الانتقال من نظام غذائي يعتمد على القمح عاش في ظله المصريون منذ عرفوا الزراعة قبل آلاف السنين إلى نظام يعتمد على الذرة بدأ مع الاحتلال العثماني، وقد استمرت هذه الآثار لسنوات قريبة.

وقد تواكبت هذه الأمور مع تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية في الدولة العثمانية، ودخول هذه الدولة عصر انهيار طويل بدأ منذ النصف الثاني من القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) استمر حتى زوال الدولة العثمانية.[cxxvii]

صاحب ذلك كله تراجع في الإنتاج الفكري في مختلف مجالات المعرفة، ففي وقت كان الغرب يتطور فيه، تجمد الشرق تحت الحكم العثماني، في لحظة افتراق الطرق في العالم بين العصور الوسيطة والعصر الحديث، وعندما عرفت مصر محاولات الاستقلال عن الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كان أوان البدء في التحديث قد فات.

كما رأينا من قبل كانت عوامل الانهيار تنخر في جسد الدولة منذ سنوات، حيث كانت مصر – دولة ونظامًا- في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجريين (أي ما يوازى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين) تعيش مرحلة

أفول؛ ففي الأفق كانت تتجمع ملامح النهاية: نهاية عصر، وبداية عصر جديد، ولم تكن دولة المماليك الجراكسة لتتحمل البقاء كثيرًا، ولم يكن بديل داخلي في مصر قد اختمر بعد بالقدر الكافي؛ على الرغم من ظهور بوادر أولية لمثل هذا البديل؛ ومن هنا كانت النهاية المحتومة على يدي طرف خارجي جديد، تلك النهاية التي قطعت الطريق على إرهاصات التطور الداخلي للمجتمع؛ فخطورة الاحتلال العثماني تكمن في أنه وقع في لحظة كان "نظام عالمي جديد" يتشكل فيها، فحال ذلك الاحتلال دون انخرطنا في ذلك النظام وأعاق مساهمتنا في صياغته، وعندما أفقنا من الصدمة حاولنا أن نستعيد دورنا، كان الزمن قد سبقنا، ومقدرات الأمور قد خرجت من أيدينا، فعندما عبرت دول الغرب والشمال من عصر الثورة الزراعية إلى عصر الثورة الصناعية وحققت فيه إنجازها وقفت عائقًا في طريق كل محاولات التطور المستقل، خاصة في منطقة ذات شأن وخطر بمفاهيم ذلك العصر ومقاييسه مثل منطقة المشرق العربي، إن خضوع مصر مرة أخرى لسيطرة دولة "قوية" تنتمي إلى مجتمعات العصور الوسيطة بقيمها ومبادئها وأفكارها بعد أن كانت دولة المماليك في طريقها للانهيار لينعتق المجتمع المصري والشامي من سطوتها ومن سطوة فكر العصور الوسطى وقيمها كذلك، أطال عمر تلك العصور قرونًا أخرى في منطقتنا؛ فبقيت مصر لثلاثة قرون أخرى ترزح في ظلمات العصور الوسيطة؛ حتى بدأت تجربتها في التحديث المنقوص مع عصر أسرة محمد على.

هل للعثمانيين فضل في حماية المنطقة العربية من الاحتلال الأوروبي!!!



يردد "العثمانيون الجدد"، أولئك الذين يسعون لغسيل تاريخ الحكم العثماني للمنطقة، مقولة تتكرر دائما في خطابهم مفادها أن الحكم العثماني للمنطقة أنقذها من السقوط في أيدي الاستعمار الأوروبي، أو بمعنى أدق أخر هذا الاحتلال لعدة قرون.

فهل هذا ما حدث فعلا؟

للإجابة على هذا السؤال علينا أن نجيب على سؤال آخر في البداية؛ هل كانت القوى الأوروبية تحاول بالفعل احتلال المنطقة العربية في القرن السادس عشر؟

لقد كانت سواحل المنطقة وثغورها تتعرض منذ مطلع القرن السادس عشر لغارات السفن الأوروبية، مثلما كان عليه الحال دائمًا طوال القرون السابقة، الجديد في الأمر تغير تلك القوى، وتغير اتجاه الهجمات.

فبعد أن كانت الغارات تأتي من الجيوب المتبقية من حقبة ما يسمى بالحروب الصليبية في جزر البحر المتوسط، خاصة قبرص ومالطة، أصبح التهديد يأتي من القوى الجديدة الصاعدة في جنوب غرب أوروبا، خصوصًا البرتغال، بعد أن وصلت إلى البحار الجنوبية بفضل اكتشاف فاسكو دا جاما لطريق رأس الرجاء الصالح.

وبعد أن كانت الغارات تتوجه لموانئ مصر والشام على البحر المتوسط، خاصة الإسكندرية ودمياط، أصبحت تتجه إلى موانئ مصر والحجاز على البحر الأحمر، وقد نجح المماليك في صد بعض هذه الغارات لكنهم فشلوا في صد غارات كثيرة،

وهُزم أسطولهم في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٩، التي كانت أخر محاولة كبرى للمماليك للتصدي للنفوذ البرتغالي.
لكن هذه الغارات لم تكن تهدف إلى احتلال البلاد احتلالًا كاملًا، بل كانت تهدف إلى إيجاد مناطق ارتكاز على طرق التجارة الجديدة التي اكتشفوها، كانت تهدف إلى السيطرة على الموانئ الأساسية في خليج عدن وبحر العرب، أو بناء قلاع قريبة منها تكون هذه الموانئ في مرمى مدافعها، وفي نفس الوقت تهدف إلى القضاء على طرق التجارة القديمة التي كانت تمر عبر مصر، وإلى ضرب التحالف التجاري والسياسي القائم بين مصر والبندقية وممالك الهند الإسلامية، وكانت الدولة العثمانية قد دخلت طرفًا في هذا التحالف لبعض الوقت عندما وقعت معاهدة مع البندقية، لكن التحالف لم يدم طويلًا، خاصة مع نجاح البرتغاليين في تحقيق سيطرتهم على نقاط ارتكاز رئيسية في الخليج العربي وبحر العرب وخليج عدن.
وإذا كانت الدولة العثمانية قد نجحت في وقف الغارات البرتغالية على موانئ البحر الأحمر، فإنها لم تنجح إطلاقًا في وقف سيطرتهم ومن بعدهم الهولنديين فالإنجليز على تجارة الشرق، ولا في منعهم من بناء نقاط ارتكاز في البحار الجنوبية وفي منطقة الخليج.
إذًا لم يؤد الاحتلال العثماني إلى تغيير جوهري في مصير المنطقة أو حتى إلى تغيير طفيف، فقد حقق البرتغاليون جل أهدافهم من حروبهم في الشرق، والتي لم يكن من بينها احتلال المنطقة.

ومما يؤيد عدم تأثير الاحتلال العثماني حالة مراكش الأقرب لإسبانيا والبرتغال والتي لم تسقط في أيدي العثمانيين أبدًا، ومع ذلك حافظت على استقلال جل أراضيها حتى بدايات القرن العشرين، عندما احتلها الإسبان والفرنسيون.

لكن قبل ذلك ينبغي أن نتذكر أن الدولة العثمانية كانت سببًا من أسباب هزائم المماليك في معاركهم مع البرتغاليين رغم تحالفها الوقتي معهم؛ وذلك بسبب حروبهم المنهكة لدولة المماليك، وسيطرتهم على طرق إمدادها بمماليك جدد.

وإذا انتقلنا إلى السؤال الثاني؛ هل كان للاحتلال العثماني للمنطقة فضل حمايتها من الاحتلال الأوروبي؟

أظن أن الإجابة بالنفي، لقد انتقلت المنطقة العربية إلى يد الاستعمار الغربي من أيدي العثمانيين مباشرة؛ بل ربما نستطيع القول إن الحكم العثماني للمنطقة العربية أدى إلى سقوطها فريسة سهلة في أيدي الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين والإسبان، عندما دخل التنافس الاستعماري الأوروبي مرحلة جديدة وشكلًا جديدًا في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر، وأصبحت السيطرة الكاملة بالقوة العسكرية على بلدان المنطقة هدفًا للقوى الاستعمارية الأوروبية، الأمر الذي لم يكن له محل في القرن السادس عشر.

لقد كانت ثلاثة قرون من الضعف والانهيار في ظل الحكم العثماني كفيلة بأن تمهد الطريق أمام الاستعمار الأوروبي لاحتلال المنطقة واقتسامها في أقل من قرن من الزمان، فقبل أن ينتهي القرن التاسع عشر كان الجناح الأفريقي من الدولة العثمانية قد سقط في أيدي فرنسا وإنجلترا، باستثناء ليبيا التي

سقطت في أيدي الإيطاليين سنة ١٩١١، وسقطت مراكش التي لم تخضع للعثمانيين في أيدي الإسبان والفرنسيين في فترة تالية لسقوط أخر الأملاك العثمانية في أفريقيا واستمرت المقاومة فيها حتى عام ١٩٣٤ عندما سقطت أخر معاقل المقاومة.

أما الجناح الأسيوي من العالم العربي فسقط مع سقوط الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن شهد حركات متتالية للتخلص من الهيمنة العثمانية، واجهها العثمانيون بعنف.

لقد حافظت القوى الاستعمارية الكبرى خلال القرن التاسع عشر على بقاء الدولة العثمانية، رجل أوروبا المريض كما كانوا يطلقون عليها، وحرصت على استمرار سيطرتها على المنطقة العربية، لتتمكن من خلالها وبواسطتها من الهيمنة الكاملة على المنطقة، بمعنى آخر؛ لقد تركتنا القوى الاستعمارية الأوروبية "أمانة" لدى السلطنة العثمانية حتى تنتهي من حسم صراعتها على بلادنا وتحدد أنصبة كل طرف أوروبي في التركة العثمانية.

وفي حالة مصر لعبت الدولة العثمانية دورًا مباشرًا في تحقيق أهداف أوروبا الاستعمارية عندما استعانت بالدول الأوروبية لضرب مشروع محمد علي، ثم عندما استخدمت الدول الأوروبية السلطان عبد الحميد "خليفة المسلمين" في تحقيق رغبتها بالتخلص من الخديوي إسماعيل، عندما رضخ إسماعيل لمطالب الحركة الوطنية الصاعدة بتأسيس نظام دستوري يراقب فيه نواب الشعب الحكومة، فقد كان قبول إسماعيل للعريضة الوطنية وتكليفه لشريف باشا برئاسة الحكومة ووضع دستور للبلاد، وتنفيذ مشروع سداد ديون

مصر المتضمن في العريضة الوطنية يقطع الطريق على التدخل الأوروبي في شئون البلاد، وكان السلطان العثماني أداة الدول الغربية في تنفيذ مخططها؛ ومرة أخرى طعن السلطان عبد الحميد الحركة الوطنية المصرية وحكومة الثورة العرابية أثناء المعارك بين العرابيين والإنجليز، عندما أصدر فرمان عصيان عرابي أثناء تصدي الأخير للإنجليز وحليفهم الخديوي توفيق عام ١٨٨٢، داعين الشعب لأن ينفض من حول عرابي ليساهم بذلك في تمكين الإنجليز من احتلال مصر.

فهل يمكن بعد هذا كله أن نزعم أن الدولة العثمانية حمت المنطقة من الاحتلال الأوروبي!

كيف نظر المصريون المعاصرون لما حدث؟
وكيف تغيرت النظرة فيما بعد؟



تثير إشكالية التعامل مع الحقبة العثمانية في التاريخ المصري سؤالًا ثالثًا: هل اعتبر المصريون المعاصرون للحدث في القرن السادس عشر العثمانيين غزاه محتلين أم اعتبروهم مجرد حكام جدد؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من العودة إلى المصادر المعاصرة للحدث؛ فماذا تقول تلك المصادر؟

لقد كان وقع الحدث فادحًا على وجدان المصريين؛ فوصف ابن إياس الغزو العثماني شعرًا فقال:[cxxviii]

الله أكبر إنهـا لمصـيبة وقعت بمصر ومالهـا مثل يُرى
ولقد وقفت على تواريخ مضت لم يذكروا فيها بأعجب ما جرى

وفي موضع آخر من تاريخه يقول:[cxxix]

"ومن العجائب أن مصر صارت نيابة بعد أن كان سلطان مصر من أعظم السلاطين في سائر البلاد قاطبة، لأنه خادم الحرمين الشريفين، وحاوي ملك مصر الذي أفتخر به فرعون اللعين، حيث قال: "أليس لي ملك مصر"! وقد تباهى بملك مصر على سائر ممالك الدنيا، ولكن ابن عثمان انتهك حرمة مصر، وما خرج منها حتى غنم أموالها، وقتل أبطالها، ويتم أطفالها، وأسر رجالها، وبدد أحوالها، وأظهر أهوالها، وأشيع أن ابن عثمان خرج من مصر وصحبته ألف جمل محملة ما بين ذهب وفضة هذا خارجًا عما غنمه من التحف والسلاح والصيني والنحاس المكفت والخيول والبغال والجمال وغير ذلك، حتى نقل منها الرخام الفاخر، وأخذ منها من كل شيء أحسنه، ما لا فرح به آباؤه ولا أجداده من قبله أبدا".

ويقدم بعض الرحالة الأوروبيين صورًا مماثلة لما أحدثه الغزو العثماني بمصر، وكيف أضحت هذه المملكة الضخمة مجرد ولاية في الإمبراطورية العثمانية،[cxxx] وكيف نقل **سليم الأول** أروع كنوز مصر - حتى قطع الرخام - ليستخدمها في تجميل قصوره.[cxxxi]

ويلخص شاعر وفقيه مصري هو الشيخ بدر الدين الزيتوني أحد نواب القضاة الشافعية،[cxxxii] انتصار العثمانيين واستيلاءهم على البلاد، فيقول:[cxxxiii]

نبكي على مصر وسكانها قد خربت أركانها العامرة
وأصبحت بالذل مقهورة من بعد ما كانت هي القاهرة

وهذا شاعر آخر من شعراء القرن العاشر الهجري هو الناصري محمد بن قانصوه بن صادق، يصف الحوادث قائلًا:[cxxxiv]

كان في مصر ملوك أظهروا فيها العجايب
ذهبوا عنها وصارت دورهم فيها خرايب
وهي أضحت بعد عز قرية في حكم نايب

هكذا كان تصور النخبة الفكرية في مصر لما حدث، فهل هناك تعبير عن معنى الاحتلال الأجنبي أكثر من هذا؟

لكن ماذا كان موقف عامة المصريين من الغزو العثماني للبلاد؟

لقد كان أبناء الشعب المصري محرومين من حقهم في حمل السلاح للدفاع عن بلادهم منذ احتل الرومان مصر باستثناء لحظات نادرة مثل مواجهة حملة لويس التاسع على المنصورة وغارات القراصنة على الإسكندرية، ومن هنا فلم يكن الشعب مستعدًا للمواجهة مع جيوش الاحتلال العثماني بالقدر الكافي.

ومع ذلك؛ فبمجرد تولى السلطان الأشرف طومان باي لعرش السلطنة في رمضان سنة ٩٢٢ هجرية ١٥١٦ميلادية عقب وصول الخبر بسقوط عمه السلطان الغوري قتيلًا في مرج دابق، دعا المصريين إلى حمل السلاح للدفاع عن البلاد، وقد شاركوا بالفعل في موقعة الريدانية، لكن قوة المدفعية والأسلحة النارية العثمانية كانت أكبر من قدرة الجيش المملوكي والمقاتلين المنضمين إليه من المصريين، فانتصر العثمانيون ودخلوا إلى القاهرة واستولوا عليها، ومع ذلك لم تتوقف المقاومة فسرعان ما جمع طومان باي فلول الجيش المملوكي وتجمع حوله أبناء البلد ليهاجموا قوات الاحتلال ويستردوا القاهرة من أيديهم مره أخرى، لكن لأيام معدودة عادت بعدها سيطرة العثمانيين.

وهذا هو ما يرويه لنا نص مقتطع من رسالة بعث بها السلطان العثماني **سليم الأول** إلى نائبه في الشام يبشره فيها بنجاحه في الاستيلاء على القاهرة والقضاء على المقاومة فيها؛ قال سليم في رسالته بعد أن روي انتصاره في الريدانية على جيوش طومان باي:

"وكان قد فضل بقية من العساكر المصرية، فهربوا واجتمعوا هم والسلطان طومان باي وجمعوا العربان، والتموا نحو العشرة آلاف، ليلًا من نهار الثلاثاء خامس شهر المحرم الحرام سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة خفية، ودخلوا البيوت الحصينة، وحفروا حولها الخنادق، وستروا التساتير، واجتمعوا في الحارات، وأظهروا الفساد، وابرزوا العناد، فعلمت عساكرنا المنصورة بهم، فربطوا الخيالة لهم الطرقات، لئلا ينهزم أحد،

وصاحت عليهم مماليكنا الإنكشارية والتفكجية، وحملت عليهم حملة رجل واحد، ودخلوا عليهم إلى البيوت التي تحصنوا فيها، ونقبوا عليهم البيوت يمينًا وشمالًا، وطلعوا على أسطحة تلك البيوت التي تحصنوا فيها ورموا عليهم بالبنادق والكفيات، واستمر الحرب بين عساكرنا المنصورة وبينهم ثلاثة أيام... وفي هذه الثلاثة أيام يستمر القتال من الصبح إلى العشاء، وبعون الله تعالى قتلنا جميع الجراكسة، ومن انضم إليهم من العربان، وجعلنا دماءهم مسفوحة وأبدانهم مطروحة ونهب عساكرنا قماشهم وأثاثهم وديارهم وأموالهم، ثم صارت أبدانهم للهوام، أما طومان باي سلطانهم فما عرفنا هل هو مات أم بالحياة..."[cxxxv]

هذه هي رواية وقائع المقاومة في القاهرة كما وردت على لسان المحتل العثماني، وقد أقر فيها باستمرار المعركة ثلاثة أيام كاملة، فما هي الصورة كما قدمها الجانب المصري، يقول ابن إياس في وقائع شهر المحرم سنة ٩٢٣هـ:

"فلما كان ليلة الأربعاء خامس الشهر، بعد صلاة العشاء، لم يشعر ابن عثمان إلا وقد هجم عليه الأشرف طومان باي بالوطاق واحتاط به، فاضطربت أحوال ابن عثمان إلى الغاية، وظن أنه مأخوذ لا محالة...واجتمع هناك الجم الغفير من الذعر وعياق بولاق من النواتية وغيرهم وصاروا يرجمون بالمقاليع وفيها الحجارة، واستمروا على ذلك إلى أن طلع النهار فلاقاهم الأمير علان الداودار الكبير من الناصرية عند الميدان الكبير فكان بين عسكر ابن عثمان وعسكر مصر هناك وقعة تشيب منها النواحي... واستمر السلطان طومان باي يتقع مع عسكر

ابن عثمان ويقتل منهم في كل يوم مالا يحصى عددهم، من يوم الأربعاء إلى يوم السبت طلوع الشمس ثامن المحرم..."[cxxxvi]

إذًا فقد ظل عامة الناس في القاهرة وظواهرها يقاومون الغزاة العثمانيين تحت قيادة سلطانهم طومان باي ونجحوا في تحرير المدينة لعدة أيام، لكن نيران مدافع العثمانيين التي ضربت المساجد التي تمترس بها المصريون قضت على مقاومتهم؛ وعندما توجه طومان باي إلى الصعيد في محاولة منه لحشد الحشود ومواصلة المقاومة التف حوله المصريون، لكن الفارق في القوة كان كبيرًا في ضوء انهيار الجيش المملوكي انهيارًا شبه كامل وفي ضوء حرمان المصريين من حمل السلاح لقرون طويلة؛ وعندما اتجه طومان باس شمالًا إلى الدلتا لاجئًا إلى عرب ابن مرعي بالبحيرة سلموه للعثمانيين لما كان بينه وبينهم من ثائر سابق.[cxxxvii]

ومن الطرائف ذات الدلالة التي وقعت في ريف الدلتا بعد شهور من الاحتلال العثماني موقف الفلاحين في المنوفية حول ذلك الرجل الذي ارتدى زي المماليك، وأدعى أنه السلطان الغوري معتمدًا على بياض بشرته المصحوب بحمره، فقد التف الفلاحون حوله ورددوا أن السلطان الغوري ما زال حيًا وإنه عاد ليخلصهم من ابن عثمان؛[cxxxviii] وفي هذا دلالة على الكيفية التي كان الناس في مصر ينظرون بها إلى حكامهم الجدد، فرغم عسف الغوري وظلمه للناس إلا أن ما عايشوه في الأشهر الأولى من الحكم العثماني دفعهم للالتفاف حول ذلك المدعي؛ أو هكذا أظن.

لقد كانت هذه صورة من صور المقاومة المصرية لقوى الاحتلال الأجنبي، ورغم أن نتيجة هذه المعركة لم تكن في صالح المصريين، الأمر الذي حول أشكال المقاومة إلى مقاومة للسلطة المحلية.

فبعد إعدام طومان باي استقر الحال للعثمانيين، لكن المصريون لم يتقبلوا الأمر ببساطة؛ لقد اتخذت حركات المقاومة في معظم الأحوال الطابع السلبي الذي ساد في مقاومة الحكام منذ القضاء بوحشية على كبرى الثورات المصرية في العصر العباسي، أعني ثورة البشموريين،[cxxxix] لقد كان الهروب من القرى ومحاولة الامتناع عن دفع الضرائب أسلوب المقاومة الأكثر شيوعًا، خاصة في العصر المملوكي، وقد تجدد هذا الأسلوب بعد احتلال العثمانيين لمصر فيما يعرف بظاهرة التسحب من القرى والتي استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر كشكل من أشكال المقاومة السلبية ومعاقبة السلطة.

كذلك أغرى وضع مصر بعض بقايا المماليك بل وبعض الباشوات العثمانيين للاستقلال بها لكنها محاولات قصيرة لم تكلل بالنجاح في القرنين الأولين من الحكم العثماني لمصر، وإن كان القرن الثامن عشر قد شهد نجاحًا أكبر لبعض هذه الحركات في تحقيق الاستقلال الجزئي أو المؤقت عن الدولة العثمانية؛ مثلما حدث في حالة علي بك الكبير؛ منذ بداية الحكم العثماني لمصر؛ بدأت بوادر حركات التمرد ضد العثمانيين من المماليك والعرب والمصريين، بصورة عكست رفض الحكم الجديد، وإن كانت هذه الحركات لم تصل إلى حد إنهاء الحكم العثماني؛ فإنها نجحت في تحقيق استقلال شبه كامل في عهد

على بك الكبير (١١٧٩- ١١٨٦هـ/ ١٧٥٥- ١٧٧٢م) كما نجح أحد شيوخ الهوارة في الصعيد وهو همام بن يوسف الهواري (١١٧٩- ١١٨٣هـ /١٧٦٥- ١٧٦٩م) في السيطرة الكاملة على الصعيد والاستهانة الكاملة بالحكم العثماني؛ ومن ناحية أخرى توالت الحركات الشعبية ضد الحكم العثماني في القاهرة، وحركات العصيان وهجر القرى في الريف.[cxl]

إلا أن جذوة المقاومة تعود مرة أخرى فتشتعل في أواخر القرن الثامن عشر، مع حركات الاحتجاج المديني ضد إدارة البكوات المماليك، ثم في مقاومة الحملة الفرنسية، وفي الثورة ضد الباشوات العثمانيين بعد خروج الحملة، والتي انتهت بنجاح الثوار في عزل خورشيد باشا وتولية محمد علي ليبدأ مرحلة جديدة من التاريخ المصري انسلخت فيها مصر تدريجيًا عن الدولة العثمانية، إلى أن انتهت العلاقة رسميًا في عام ١٩١٤.
ومن الجدير بالذكر هنا أن الثورات وحركات الاحتجاج طوال القرن التاسع عشر لم تطرح بشكل واضح الاستقلال عن الدولة العثمانية؛ بسبب أزمة التباس الهوية؛ بل أن بعض القادة الأوائل للحزب الوطني المصري، مصطفى كامل ومحمد فريد، قد أكدا على الانتماء المصري للدولة العثمانية في مواجهة سلطة الاحتلال البريطاني؛ إلا أن الأمور كانت تسير تدريجيًا في اتجاه بلورة الهوية الوطنية المصرية إلى أن حسمت ثورة ١٩١٩ الأمر.

وبعد...
ماذا كان تأثير الاحتلال العثماني على مصر من وجهة نظري التي تحمل انحيازي؟
لقد كان للاحتلال العثماني لمصر تأثيرا سلبيا كبيرا على تطور البلاد، فرغم أن مصر عرفت عبر تاريخها الطويل موجات وراء موجات من المستعمرين الأجانب، فتاريخ مصر صعود تتخلله لحظات انكسار طوال عصور حضارتها القديمة، ثم هبوط تتخلله لحظات إفاقة منذ احتلها الفرس سنة ٥٢٦ ق.م.؛ ورغم أن أوضاع البلاد في أواخر عصر المماليك كانت متردية للغاية، إلا أنه كان هناك دائمًا فارق بين أجنبي يؤسس دولة مركزها مصر ويتمصر أو لا يتمصر أو أن تكون مصر ولاية تابعة في دولة إمبراطورية، تنزح ثروتها إلى ذلك المركز البعيد في تخت جمشيد أو روما أو القسطنطينية أو المدينة أو الكوفة أو دمشق أو بغداد أو اسطنبول
إلا أن الأثر السلبي الخطير للاحتلال العثماني لمصر والمشرق العربي عمومًا يكمن في أمرين:
الأول: إنه قطع الطريق على التحولات الاجتماعية التي كانت أخذه في التطور في مصر، والتي كان يمكن أن تخرج البلاد من أزمتها التاريخية وتنتقل بها إلى عصر جديد، فأتى الاحتلال العثماني ليجمد الوضع الاجتماعي لعدة قرون أخرى تبقى فيها مصر داخل إطار ثقافة العصر الوسيط، وليستنزف فوق ذلك موارد مصر الاقتصادية لصالح الخزانة العثمانية.
أما مكمن الخطورة الثاني: فكان التوقيت الذي أحتل فيه العثمانيون مصر، فقد احتلوها في لحظة كان العالم فيها يعيش

في مفترق طرق بين عصرين، وقد نجح الغرب في كسر الحاجز والانتقال إلى عصر جديد، بينما بقي المشرق في ظل الاحتلال العثماني جامدا في مكانه.

المراجع

[1] قدمت نلي حنا إسهامًا مهمًا في إعادة رسم صورة العصر العثماني؛ لها عدة كتب ودراسات تتناول ذلك العصر، بدأت اهتمامها بالعصر العثماني بدراستها عن بولاق في سبعينيات القرن الماضي، ثم في رسالتها للدكتوراه التي بدأتها عام 1981، وحصلت عليها من جامعة أكس آن بروفانس، تحت إشراف المؤرخ الكبير أندريه ريمون، وقد نشرت ترجمتها العربية عام 1993، نلي حنا: بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر - دراسة اجتماعية معمارية، ترجمة: حليم طوسون، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993؛ ومن دراستها المهمة أيضًا: ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية ق 16م - ق 18 م، ترجمة وتقديم رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

[2] رءوف عباس: مقدمة ترجمة ثقافة الطبقة الوسطى، ص 14 و15.

[3] نفس المرجع، ص 15.

[v] GRAN (Peter): Islamic Roots of Capitalism, university of Texas Press, Austin & London,1979.

[vi] Gibb (Hamilton) & Bowen (Harold): Islamic Society and The West: A Study of The Impact of Western Civilization on Moslem Culture in The Near East, Oxford University Press, London – New York, Toronto, 1957.

[vii] SHAW (Stanford j.): The Financial and Administrative Organization and Development of ottman Egypt (1517-1789), Princeton university press, Princeton, New Jersey, 1961.

[viii] Raymond (A.): Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe Siècle, IFD, Damas, 1973.

[ix] انظر: عماد أبو غازي: الوثائق وإعادة إنتاج المعرفة التاريخية حول العالم العربي، (أبحاث الحلقة البحثية الدولية: إنتاج المعرفة عن العالم العربي، المجلس الأعلى للثقافة ومركز العالم العربي للدراسات المتقدمة بالمملكة المتحدة، القاهرة، 2 - 4 يوليو 2007) سلسلة أبحاث المؤتمرات (23) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2010، ص 84.

[x] نلي حنا: ثقافة الطبقة الوسطى، ص 253 وما بعدها.

[xi] ابن إياس: (محمد بن أحمد- ت928هـ): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط2، 1982- 1984، جـ5، ص69، 155، 228.

[xii] ابن إياس: المصدر السابق. ج5، ص71، 77، 147.

[xiii] ابن إياس: المصدر السابق. ج5، ص73، 88.

[xiv] الإشبيلي (علي بن محمد اللخمي- ت. ق. 10هـ): الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان، تحقيق: هانس إرنست، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1962.

[xv] انظر: ابن زنبل (الشيخ أحمد الرمال المحلي – ت 960هـ): واقعة السلطان سليم مع السلطان الغوري- مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 26131 تاريخ، ق.5 ب، 12أ، 14ب.؛ أخرة المماليك، تحقيق: عبد المنعم عامر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1962، ص25، 28، 59، 62.

[xvi] ابن إياس: المصدر السابق. ج5، ص 21، ص 96: 103؛ وقد أورد ابن إياس في هذه المواضع قصائد للشيخ بدر الدين الزيتوني وللناصري محمد بن قنصوه بن صادق تدور حول المعاني نفسها.

[xvii] ابن إياس: المصدر السابق. ج5، ص 72: 73.

[xviii] ابن إياس: المصدر السابق. ج5، ص 86.

[xix] الإشبيلي: المصدر السابق. ص7.

[xx] ابن العماد الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي- ت. ق10هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدسي، القاهرة، 1351هـ. ج 8، ص 114.

[xxi] النابلسي (عبد الغنى بن إسماعيل ت 1143هـ): الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد: أحمد عبد المجيد هريدي الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986. ص305.

[xxii] Volkoff (O.V.); Voyageurs Russes en Egypte, L'Institut Francais d'Archeologie Orientale du Caire, Le Caire, 1972, p.17, 34, 35.

[xxiii] انظر: محمد شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق 1798- 1801. المقالة الأولى: فى ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية (في: مجلة كلية الآداب- الجامعة المصرية، المجلد 4، الجزء 1، مايو 1936، ص ص1: 70) القاهرة، 1936. ص63.

[xxiv] ابن إياس: المصدر السابق. ج5، ص102، 207.

[xxv] أحمد فؤاد متولي: الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 115: 116.

[xxvi] انظر على سبيل المثال: ابن إياس: المصدر السابق. ج5، ص69، 76، 82، 160؛ ابن زنبل: واقعة السلطان سليم...، ق.5 ب. وآخرة المماليك. ص25؛ ابن العماد الحنبلي: المصدر السابق. ج8، ص 114، 145؛ الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، 1986، ج1، ص29.

[xxvii] انظر على سبيل المثال: ابن إياس: المصدر السابق. ج5، ص 171؛ ابن زنبل: واقعة السلطان سليم...، ق. 12أ، وق. 13ب: 14أ. وآخرة المماليك. ص31، 53، 55: 56؛ ابن العماد الحنبلي: المصدر السابق. جـ8، ص 145.

[xxviii] انظر على سبيل المثال: إبراهيم على طرخان: مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة 1382- 1517، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1960، ص 202: 205؛ أندرسون (بيري): دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة: بديع عمر نظمي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص103؛ حسن عثمان: تاريخ مصر فى العهد العثمانى 1517- 1798 (في: المجمل في التاريخ

المصري، ص ص231: 284) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1942، ص 236: 237، 242؛ محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية- القاهرة، ط2، 1986. ص76.

Artincy: Zul-kadr et Bab Zoueyleh (Bulletin de L'Institut Egyptien le Caire, 1886,pp. 193- 193, Combe, (E.) & Bainville, (j.), 7 Driavlt, (E), L'Egypte Ottomane, L'epedition Francaise en Egypt et le regme de Mohamed Aly 1517-1859, (Precis de L'histoire d'Egypte, Vol. III) Institut Francais d'archeologie orientale du Carie, Le Caire, 1933, p.12, 13.

[xxix] تضمنت الوثائق العثمانية قوائم بأمراء المماليك الذين استسلموا للعثمانيين، كما أشار ابن إياس إلى هذه الظاهرة، نظر: ابن إياس: المصدر السابق. ج5، ص 155، 168: 170؛ وحول الوثائق العثمانية انظر: أحمد فؤاد متولي: المرجع السابق، ص 196: 197، 352: 353.

Bacque- Grammont, (J,L): Documentes Ottomans sur quelques Mamlouks rallies ou captures du debut du 1517 (Annales islamologiques, Tome XX, 1984, pp. 115-141) Institut Francais d'archeologie Orientale du Caire, Le Caire, 1984, pp. 115- 117. 119, 124.

[xxx] Ibdm., P. 117. 124- 125.

[xxxi] وثيقة وقف طومان باي، وزارة الأوقاف، 882 ق. ص 566، س13 و14.

[xxxii] انظر على سبيل المثال: ابن إياس: المصدر السابق، جـ5، ص116، 118، 120، 126، 134: 135.

[xxxiii] ابن إياس: المصدر السابق، جـ5، ص220. وقد أنشد ابن إياس في هذا المعنى البيتين التاليين:

إمشى مع الدهر ما أمكنك يا غلطان   واخلع ثياب المواكب واتبع السلطان

فى لبس سقمان أو طرطور أو قفطان   وكن مع القوم فى الملبوس والأوطان

[xxxiv] عبد الرحمن زكى: ابن إياس واستخدام الأسلحة النارية فى ضوء ما كتبه في كتاب بدائع الزهور (في: ابن إياس؛ دراسات وبحوث- محاضرات ألقيت فى

ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، في الفترة من 16: 21 من ديسمبر 1973. ص 97: 136) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمشاركة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977. ص 108: 110.

[xxxv] الرنك هو الشعار الدال على الأمير أو السلطان.

[xxxvi] وحول هذا الرنك انظر:

Mayer (L.A.): Une enigma du blazon musulman (Bulletin de l'institut d'Egypte, Tom XXI, Session 1938- 1939, pp. 141-143) L'Institut d'Egypte, Le Caire, 1939.

أحمد عبد الرازق أحمد: الرنوك على عصر سلاطين المماليك (في: المجلة التاريخية المصرية، المجلد 21، 11974. ص ص67: 116) – القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1974. ص77.

[xxxvii] محمود نديم أحمد فهيم: الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص176.

[xxxviii] عبد الرحمن زكى: المرجع السابق، ص 110: 113.

[xxxix] عبد الرحمن زكى: المرجع السابق، ص 114: 127.

[xl] أندرسون (ب.): المرجع السابق، ص 103.

[xli] حول علاقة الإقطاع الشرقى بعسكرة المجتمع الإسلامى لصد خطر الغزوات الخارجية الصليبية والمغولية، وطبيعة دول الرقيق الإقطاعية العسكرية؛ انظر: إبراهيم على طرخان: الإقطاع الإسلامي: أصوله وتطوره؛ دراسة مقارنة (فى: المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس، 1957، ص ص 47: 76) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1958. ص ص70: 76؛ النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968. ص11، 33: 34، 63؛ توينبي (أرنولد): مختصر دراسة التاريخ، ترجمة: فؤاد محمد شبل، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1966، ج1، ص292؛ حسنين ربيع: النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين، جامعة القاهرة، القاهرة، 1964، ص 25 وما بعدها؛ صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، د.ت. ص 78: 80، 83: 84؛ سعيد عبد الفتاح

عاشور: الفلاح والإقطاع فى عصر الأيوبيين والمماليك (فى: الفلاح والأرض على مر العصور. ص ص211: 224) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1974، ص224؛ قاسم عبده قاسم: دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى فى عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص10، 15،20: 21؛ على إبراهيم حسن: تاريخ المماليك البحرية، ط 3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1967، ص ص23: 27؛ أندرسون (ب.): المرجع السابق، ص 100.

Frantz- Murphy (Gladys): The Agrarian administration of Egypt from the Arabs to the Ottomans, Institut Francais d'archeologie orientale, Le Caire, 1986, pp. 111- 112.

[xlii] حول رفض المماليك لإدخال الأسلحة النارية انظر: عبد الرحمن زكى: المرجع السابق، ص ص114: 116، 118: 121.

[xliii] انظر: جب (هـ.) وبوون (هـ.): المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، 1971، ج1، ص77؛ أندرسون (ب.): المرجع السابق، ص ص14: 16؛ حسن عثمان: المرجع السابق، ص ص236: 237.

[xliv] انظر؛ عماد بدر الدين أبو غازى: تطور الحيازة الزراعية فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة (فى: المجلة التاريخية المصرية، مج39، 1996، ص ص43: 58) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1996، ص58؛ وعماد أبو غازي: الجذور التاريخية لأزمة النهضة في مصر، ميرت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2000.

[xlv] انظر على سبيل المثال: ابن إياس: المصدر السابق، ج 5، ص ص228: 229؛ المقريزي (تقي الدين أحمد بن على- ت845هـ): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، طبعة دار التحرير المصورة عن طبعة بولاق الصادرة فى 1270هـ، 1967- 1968. ج 2، ص ص62: 64؛ السيوطي (جلال الدين): حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، المطبعة الشرقية، القاهرة، 1327هـ. ج 2، ص 174.

[xlvi] حول رصد مؤرخى القرن التاسع والعاشر للأوضاع وتقييم هذا الرصد؛ انظر: محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978. ص ص8: 31؛ قاسم عبده قاسم: المرجع السابق، ص 174: 177؛ سعيد عبد الفتاح عاشور: التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات ابن إياس (فى: ابن إياس؛ دراسات وبحوث- محاضرات ألقيت فى ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية فى الفترة من 16: 21 من ديسمبر 1973، ص ص13: 88) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمشاركة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص 76: 77.

[xlvii] تتميز الأزمة فى مجتمعات العصور الوسيطة بنقص المنتجات والسلع كقيم استعمال وارتفاع أسعارها؛ انظر: محمد دويدار: المرجع السابق، ص26.

[xlviii] حول الأسس التى قام عليها الاقتصاد المصري في العصر المملوكي؛ انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور: الفلاح والإقطاع. ص212؛ أحمد صادق سعد: في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج: تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى – بيروت: دار ابن خلدون، 1979. ص ص386: 387؛ أحمد السيد دراج: إيضاحات جديدة عن التحول فى تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجري (في: المحاضرات العامة للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الموسم الثقافى 67-1968، ص ص185: 220) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1968. ص ص185: 186؛ صبحي لبيب: سياسة مصر التجارية فى عصري الأيوبيين والمماليك (في: المجلة التاريخية المصرية، المجلد 28- 29، 81-1982، ص ص117: 146) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1983، ص 121: 136؛ على إبراهيم حسن: المرجع السابق. ص 406: 410، 414: 427.

Frantz- Murphy, (G.): Op. Cit., p.1.

[xlix] حول ارتفاع أسعار السلع بشكل مستمر منذ سنة 796 هـ؛ انظر على سبيل المثال: المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال – القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1940، ص42،

76؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1970- 1973، ج3، ق3، ص1132، 1134، 1135، 1170، ج 4، ق1، ص 5، ج 4، ق2، ص933؛ ابن تغري بردي (جمال الدين أبى المحاسن يوسف- ت874هـ): النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، مجموعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ج13، ص54، ج14، ص97، ج15، ص435، ج16، ص136، 142؛ السيوطي: المصدر السابق. ج 2، ص 176؛ ابن إياس: المصدر السابق، ج3، ص11، 17، 26، 30، 47، 213، 237، 238، 247، 287، 375، 395، ج 4، ص 139، 207، 241، 243، 306، 355، ج 5، ص 144.

[l] انظر: ابن إياس: المصدر السابق. ج 4، ص 223، 306، 359.

[li] انظر: ابن تغرى بردى: المصدر السابق، ج 15، ص 41؛ وحول انخفاض مساحة الأراضي المزروعة وأسبابها؛ انظر كذلك: أحمد صادق سعد: المرجع السابق. ص ص424: 425؛ أحمد السيد دراج: مقال سبق ذكره. ص ص219: 220؛ قاسم عبده قاسم: المرجع السابق. ص ص189: 190.

[lii] انظر: المقريزي: النقود القديمة الإسلامية (ضمن مجموعة من نشر أنستاس الكرملي) ص ص61: 62، 66: 73؛ إغاثة الأمة بكشف الغمة. ص47؛ السلوك لمعرفة دول الملوك. ج3، ق3، ص ص1131: 113؛ ابن تغرى بردى: المصدر السابق. ج13، ص151، ج16، ص99، 102، 115: 116.

[liii] انظر: عماد بدر الدين أبو غازي: في تاريخ مصر الاجتماعي – تطور الحيازة الزراعية زمن المماليك الجراكسة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000، ص 69-77.

[liv] انظر: بردول (فرنان): دراسات في النقود والحضارات؛ من ذهب السودان إلى فضة أمريكا أو من مأسي البحر المتوسط، ترجمة وتقديم: توفيق إسكندر (ضمن: بحوث في التاريخ الاقتصادي، ص ص99: 100) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1961. ص ص84: 89. ومقدمة توفيق إسكندر، ص (و: ز)؛ توفيق إسكندر: نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط (فى: المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس، 1957، ص ص37: 46) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1958. ص

ص43: 44؛ رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف؛ دراسة في أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987. ص ص19: 30.

[lv] انظر: المقريزي: إغاثة الأمة، ص47 وما بعدها؛ أحمد السيد دراج: مقال سبق ذكره، ص ص212: 219؛ قاسم عبده قاسم: المرجع السابق، ص ص70: 73؛ سيدة إسماعيل كاشف: دراسات فى النقود الإسلامية (فى: المجلة التاريخية المصرية، المجلد 12، 64- 1965، ص ص59: 110) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1966. ص ص94: 95.

[lvi] انظر: نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص 334: 337؛ توفيق إسكندر: تجارة المقايضة، ص 45: 46؛ أحمد السيد دراج: مقال سبق ذكره. ص ص185: 186؛ صبحي لبيب: المرجع السابق. ص 143: 145؛ أحمد صادق سعد: المرجع السابق. ص 428: 432.

[lvii] Trevisan, (Domenico) : La Relation de L'Ambassade de Domenics Trevisan aupre du Soudan d'Egype, 1512, (Le Voyage D' Outremer) annote par : Ch. Shefer, Ernest Leroux, Paris, 1884.

[lviii]انظر: حسين مؤنس: سفارة بدرو مارتير دانجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين إلى السلطان الغوري ديسمبر 1501 - فبراير 1502، (في: أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة مارس – أبريل 1969، مج 1، ص 429 – 438) ص 452، 454: 455.

[lix] فولكف (أولج): القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة 969- 1969، ترجمة: أحمد صليحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص 30.

[lx] انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور: الفلاح والإقطاع، ص 22؛ أحمد صادق سعد: المرجع السابق. ص 425؛ قاسم عبده قاسم: النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك. ص 18.

[lxi] انظر على سبيل المثال: المقريزي: إغاثة الأمة. ص 44؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق. ج 15، ص 72؛ ابن إياس: المصدر السابق. ج 5، ص 19: 20.

[lxii] انظر: نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص 334: 337؛ أحمد صادق سعد: المرجع السابق، ص 452؛ أحمد دراج: مقال سبق ذكره، ص 185: 186، 212؛ توفيق إسكندر: المرجع السابق، ص 44: 45.

Darrag (A.) : L'Egypte sous le regene de Barsbay, Institut Francais de Damas. 1961, pp. 253- 261, Lapidus (I.M): The Grain economy of Mamluk of Egypt. (Journal of the economic and social history of the orient, vol. XII, Part I, pp. 1- 15) Brill, Leiden, 1969, pp. 12- 13.

وحول هذه الأخبار فى المصادر؛ انظر على سبيل المثال: المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج4، ق2، ص 595، 869؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، ج 13، ص 151؛ ابن إياس: المصدر السابق، ج3، ص 331، ص 244.

[lxiii] كثرت المصادرات لأموال الأمراء وكبار رجال الدولة والتجار فى حياتهم أو عند وفاتهم؛ إما بسبب الصراعات السياسية، أو لسد العجز المتزايد فى موارد الدولة. والأمثلة على هذه المصادرات عديدة فى المصادر. انظر على سبيل المثال: ابن تغري بردي: المصدر السابق، 13، ص 77، 85، 105، 144، 192، ج 15، ص 68، ج 16، ص 64؛ ابن إياس: المصدر السابق، ج 3، ص248، 332، ج 4، ص 6، 8: 9، 12، 13، 153، 445، ج 5، ص 90: 91.

وقد لاحظ بعض الرحالة الأوروبيين ظاهرة المصادرات المتكررة. انظر: حسين مؤنس: المرجع السابق، ص 454: 455.

[lxiv] حول حجم الأوقاف فى الأراضى الزراعية فى مصر، وعلاقة اتساع الأوقاف بالرغبة فى تأمين الأملاك من المصادرة؛ انظر: محمد عفيفي عبد الخالق عفيفي: الأوقاف ودورها في الحياة الاقتصادية في مصر 923- 1069هـ / 1517- 1658م – رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة

القاهرة، 1985، ص 13: 14؛ محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر 648- 923هـ/ 1250- 1517م، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980. ص 72 وما بعدها.

Cahen (C.) : Reflexions sur le waqf ancient (Les peoples muslmans dans medieval, p.p. 287- 306) Institut Francais de Damas. Damas, 1977, Rabie (H.): Some financial aspects of the waqf system in Medieval Egypt, (Egyptian historical review, Vol. 18, 1971, pp. 1- 24) Egyptian historical society, Cairo, 1972, p.21.

[lxv] انظر: المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج 3، ق3، ص 1134: 1135، ج 4، ق 1، ص 3؛ ابن إياس: المصدر السابق، ج 5، ص 89.

[lxvi] حول محاولات برسباي وجقمق للإصلاح النقدي؛ انظر: ابن تغري بردي: المصدر السابق، ج 14، ص 283، 532؛ عبد اللطيف إبراهيم: وثيقة بيع؛ دراسة ونشر وتحقيق (في: مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 19، العدد 2، ديسمبر 1957، ص 135: 214) جامعة القاهرة، القاهرة، 1961.

[lxvii] انظر: قاسم عبده قاسم: النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك. ص 18؛ أحمد صادق سعد: المرجع السابق، ص 425.

[lxviii] انظر: المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة. ص 24: 43؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، ج 13، ص 178، ج 14، ص 41، 77، 337، ج 15 ص 91، 92، 359، ج16، ص 136: 137؛ ابن إياس: المصدر السابق. ج 2، ص 26، 28: 30، 122: 124، 286: 288، ج 4، ص 63: 64، 297، 298: 305؛ السيوطي: المصدر السابق. ج2، ص ص166: 167.

انظر كذلك حول تعاقب الأوبئة في العصر المملوكى الجركسى بالمقارنة مع تعاقبها في العصر المملوكي البحري: قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص 159: 168.

أما عن تأثير الأوبئة والمجاعات على عدد السكان؛ انظر:

Ramadan (F. Abdel Alim): Mosque of the Mamluk Sultan Muayyad Sheikh brief study (Islamic Archaeological Studies,

vol. II. 1980, p.p. 147- 181) Egyptian organization of antiquities. Cairo, 1982, pp. 203- 205.

على السيد على محمود: الفناء الكبير والموت الأسود فى القرن الرابع عشر الميلادى، دراسة مقارنة بين الشرق والغرب (في: المجلة التاريخية المصرية، المجلد 33، 1986، ص ص149: 188) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1986. ص183.

وتذكر بعض المصادر التاريخية وكتب الرحالة أعدادا تقريبية لمن ماتوا في هذه الأوبئة، فيذكر المقريزي أن عدد من ماتوا في وباء سنة 833هـ فى يوم واحد بالقاهرة وظواهرها بلغ نحو عشرة آلاف إنسان. ويذكر بعض الرحالة الذين زاروا مصر فى أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر أعدادا مقاربة، انظر: المقريزي: السلوك لمعرفة الملوك، ج 3، ق 3، ص 187؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، ج14، ص 80: 81؛ حسين مؤنس: المرجع السابق، ص 454.

Leon African (Jean) : Description de L'Afrique Tierce Partie du Monde, annotee Parch schefer, Ernest Leroux, Paris, 1898. Pp. 503- 507, Fabri, (Felix) : Voyage en Egypte de Felix Fabri 1483, Traduit par Gisele Hurseaux, Presente et annote par Jacques Masson. Vol. 14em, L'Institut Francais d'archeologie Orientale du Caire, Le Caire, 1975, p. 572.

[lxix] انظر: قاسم عبده قاسم: دراسات فى تاريخ مصر، ص 189: 190؛ أحمد صادق سعد: المرجع السابق، ص426؛ علي السيد علي محمود: المرجع السابق، ص ص181: 183.

[lxx] انظر: علي السيد علي محمود: المرجع السابق، ص 170.

[lxxi] المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 34: 72.

وحول تقييم رؤية المقريزي؛ انظر: محمد دويدار: المرجع السابق، ص 29: 31؛ جمال الدين الشيال: مؤلفات المقريزى الصغيرة (في: دراسات عن المقريزى- مجموعة أبحاث الحلقة الدراسية عن المقريزى، 1966، ص ص23:

38) الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر بمشاركة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1971. ص ص29: 30.

[lxxii] انظر: ابن إياس: المصدر السابق، ج 4، ص 394، 455، ج 5، ص 9؛ المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 71.

[lxxiii] من الملاحظ أن مؤرخي ذلك العصر قد أولوا عنايتهم لموضوع التقسيم الطبقي للمجتمع المصري، وربما يرجع اهتمامهم هذا إلى زيادة حدة الفوارق الطبقية بصورة لافتة للنظر؛ انظر: المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة. ص 72: 80؛ ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد- ت 858هـ): المقدمة، المكتبة التجارية، القاهرة، د.ت. ص 183: 184.

Fabri (F.) Op. cit.,p571, Trevisan (D.): op. cit.,pp. 211- 212.

[lxxv] Fabri (F.) op.cit., 568 –Trevisan(D.):Op. cit.,p208, Baumgarten (M.), op.cit.,p441, 442.

[lxxvi] علاقة لأستاذية هي العلاقة التي تربط الأمير (الأستاذ) بمماليكه الذين اشتراهم، وهي علاقة ولاء كامل، إذ كان إخلاصهم له وحده دون غيره؛ أما الخشداشية فهي علاقة للزمالة بين المماليك، وكانت من أقوى الروابط بينهم؛ إذ تجمع المملوك بزملائه الذين تربى معهم. أنظر: محمد مصطفى زيادة: بعض ملاحظات جديدة فى تاريخ دولة المماليك (في: مجلة كلية الآداب- الجامعة المصرية، المجلد 4، ج1، مايو 1936، ص ص71: 88) الجامعة المصرية، القاهرة، 1936، ص 81: 82.

[lxxvii] انظر: قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص 24؛ سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 1976. ص 180 وما بعدها.

[lxxviii] انظر: حكيم أمين عبد السيد: قيام دولة المماليك الثانية، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص 111: 116؛ إبراهيم على طرخان: مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، ص 9: 10.

[lxxix] انظر: ابن إياس: المصدر السابق، ج 5، ص 133.

[lxxx] انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 2، 1986، ص 17: 19.

[lxxxi] حول حركات التمرد والثورات في العصر المملوكي؛ انظر: إبراهيم على طرخان: مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، ص 249: 271؛ أحمد صادق سعد: المرجع السابق، ص 471: 485.

[lxxxii] لقد خلع من الحكم كل من: المنصور عبد العزيز بن برقوق ويشك المؤرخون في أنه قتل، والناصر فرج بن برقوق وقد قتل، ثم الخليفة المستعين الذي تسلطن في سنة 824هـ، والمظفر أحمد بن المؤيد شيخ، ومحمد بن ططر، والعزيز بن برسباي، والمنصور عثمان ابن جقمق، والمؤيد أحمد بن إينال، والظاهر يلباي، والظاهر تمربغا، والأشرف محمد بن قايتباي وقد مات مقتولًا، والظاهر قانصوه، والأشرف جانبلاط، والعادل طومان باي وقد مات مقتولًا؛ هذا بخلاف من سعوا إلى السلطنة ولم يتمكنوا منها تمكنا كاملًا؛ وهما: خير بك سلطان ليلة، وقانصوه خمسمائة؛ انظر: ابن تغري بردي: المصدر السابق، ج 13، ص 47، 147، 206، ج 14، ص 197، ج 15، ص 254، ج 16، ص 38، 367، 387؛ ابن إياس: المصدر السابق. ج 3، ص 401: 402، 436: 437، 463، 476: 477.

[lxxxiii] بدأ القرن العاشر الهجرى والأشرف قايتباي سلطانًا، وتولى بعده ابنه محمد، ثم الظاهر قانصوه، ثم الأشرف جانبلاط، فالعادل طومان باي، فالأشرف قانصوه الغوري.

[lxxxiv] في سنة 824 هـ تولى العرش أربعة سلاطين، وفى سنة 872 كذلك؛ ولم تتجاوز مدة حكم كل من: المنصور عبد العزيز بن برقوق والخليفة المستعين والمظفر أحمد الصالح محمد بن ططر والعزيز بن برسباي والمنصور عثمان بن جقمق والمؤيد بن إينال والظاهر يلباي والظاهر تمربغا والأشرف جانبلاط والعادل طومان باي والأشرف طومان باي سنة واحدة.

[lxxxv] استمر الغوري على العرش قرابة ستة عشر عامًا؛ ولم يتجاوز هذه المدة من سلاطين الجراكسة سوى برسباي وقايتباي؛ واقترب منها برقوق وجقمق فقط.

[lxxxvi] أوردت المصادر التاريخية كثيرًا من التفاصيل حول الصراعات داخل قمم طبقة المماليك، كما أوردت أخبار حالات عديدة لتمرد المماليك وثوراتهم ضد السلاطين وانعكاسها على الحالة الاقتصادية. وعن الصراعات بين كبار الأمراء؛ انظر على سبيل المثال: المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج 3،

ق 3، ص 162 وما بعدها؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، ج 12، ص 180، 174، ج 13، ص 58: 59، 140، ج 15، ص 324، ج 16، ص 31، 36: 38، 79، 87، 387؛ ابن إياس: المصدر السابق، ج 3، ص 343: 345، 351: 352، 364: 368.

وعن ثورات الجلبان؛ انظر على سبيل المثال: المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج 3، ق 3، ص 136، 138، ج 4، ق 2، ص 39، ق 3، ص 1073، 1091؛ ابن تغري بردي: المصدر السابق، ج 12، ص 189، ج 14، ص 326: 328، 435، ج 15، ص 352، ج 16، ص 94: 98، 100، 102، 112، 114، 132، 276، 291، 297؛ ابن إياس: المصدر السابق، ج 3، ص 147، 202: 203، 233: 235، 245، 253، 363، 371، ج 4، ص 16: 17، 127، 177: 179.

[lxxxvii] حول ظاهرة الرشوة فى تولى الوظائف وآثارها السلبية انظر: المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 43: 45؛ أحمد عبد الرازق أحمد: البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك؛ دراسة عن الرشوة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 71: 94؛ أحمد دراج: الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية فى مصر المملوكية (في: المجلة التاريخية المصرية، المجلد 14، 1968، ص ص109: 142) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1968، ص 120: 124.

Tayam (E.): Histoire de L'Organisation Judiciare en Pays d' Islam, L' Universite de Lyon, Paris, 1938, vol. 11, p.447

[lxxxviii] انظر: أحمد عبد الرازق أحمد: المرجع السابق، ص 97: 216.

[lxxxix] يذكر ابن إياس واقعتين تم فيهما تعيين قضاة بدون دفع رشاوى، الأولى: عندما غضب الغوري على القضاة كلهم فعزل قضاة القضاة الأربعة فى يوم واحد وعين أربعة غيرهم دون أن يسعوا إلى المنصب بأية مبالغ؛ والمرة الثانية: عندما تولى طومان باي السلطنة؛ فعين القضاة دون مقابل في محاولة منه لإصلاح الفساد. ويعتبر ابن إياس الواقعتين من النوادر؛ انظر: ابن إياس: المصدر السابق، ج 4، ص 351، ج 5، ص 117.

[xc] Tayan, (E.), Op.cit., vol. II, pp. 402- 405.

[xci] أحمد عبد الرازق أحمد: المرجع السابق، ص 132- 136.

[xcii] Baumgarten, (M.), op. cit. ,p.438.

[xciii] أحمد عبد الرازق أحمد: المرجع السابق، ص43.

[xciv] انظر: عماد أبو غازي: تطور الحيازة الزراعية، ص 56.

[xcv] انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، ص 26؛ حكيم أمين عبد السيد: المرجع السابق، ص 116: 117؛ أحمد صادق سعد: المرجع السابق، ص 469: 470

[xcvi] ابن إياس: المصدر السابق، ج 4، ص 351.

[xcvii] انظر: فولكف: المرجع السابق، ص 118: 119؛ محمد مصطفى زيادة: دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي (في: التاريخ والآثار، الحلقة الدراسية الأولى، ص 155: 167) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1962، ص 166: 167.

[xcviii] حسن عثمان: المرجع السابق، ص 233.

[xcix] محمد أحمد دهمان: العراك بين المماليك والأتراك (في: التاريخ والآثار- المرجع السابق، ص ص185: 191) ص 188.

[c] انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور: التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك، ص 65: 66؛ قاسم عبده قاسم: دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى. ص147 ومابعدها.

[ci] سعيد عبد الفتاح عاشور: التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك. ص 66.

[cii] انظر: كاهين (كلود): تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الإمبراطورية العثمانية، ترجمة: بدر الدين القاسم، دار الحقيقة، بيروت، ط 3، 1983، ص 264: 265.

Cahen (C.) :Quelques most sur le declin commercial du monde musulman a la fin du Moyen Age (Les peoples muslmans dans l'histoire medieval, pp. 359- 366).Institut Francais de Damas, Damas, 1977, pp. 360- 361.

[ciii] صبحي وحيدة: المرجع السابق، ص 83، 113: 123.

[civ] أحمد صادق سعد: المرجع السابق. ص 383، 432: 433.

[cv] نظير حسان السعداوى: دولة البرين والبحرين (في: المجلة التاريخية المصرية، المجلد 13، 1967، ص ص129: 168) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1967، ص ص159: 160.

[cvi] ليلى الصباغ: حول تاريخ بلاد الشام فى القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي (في: التاريخ والآثار، الحلقة الدراسية الأولى، القاهرة، 4-9 فبراير 1961، ص 193: 203) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1962. ص197.

[cvii] حول تطور العلاقات المملوكية العثمانية انظر: أحمد فؤاد متولي: المرجع السابق. ص 3: 47؛ محمد أحمد دهمان: المرجع السابق، ص ص187: 189؛ محمد مصطفى زيادة: نهاية السلاطين المماليك فى مصر. ص ص198: 213؛ حسن عثمان: المرجع السابق. ص ص237: 239؛ حسن أحمد محمود: البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك كما وصفها ابن إياس (فى : ابن إياس؛ دراسات وبحوث. ص ص37: 46، 44: 45).

[cviii] انظر: عبد العزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ج 1، 1980. ص 347: 352.

وحول إيواء المماليك للأمراء العثمانيين الفارين من هذه المذابح وانعكاس ذلك على العلاقات بين الدولتين انظر: أحمد فؤاد متولي: المرجع السابق، ص 47: 63، 74: 76؛ أحمد السيد دراج: جم سلطان والدبلوماسية الدولية (في: المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثامن، 1959، ص ص201: 242) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1959، ص 201: 242.

[cix] انظر: أحمد فؤاد متولي: المرجع السابق. ص 63: 70، 76: 77؛ محمد مصطفى زيادة: نهاية السلاطين المماليك في مصر. ص 202: 203، 212.

[cx] انظر: أحمد فؤاد متولي: المرجع السابق، ص 78: 82.

Rabi (H.) :Political relation between the safavids of Persia and the mamluks of Egypt and Syria in the early sixteenth century (Egyptian historical review, vol. 26, 1979, pp.33-48) Egyptian historical society, Cairo, 1979, pp. 43- 44.

وحول تطور العلاقات المملوكية الصفوية انظر:

Ibdem, pp. 35- 42.

[cxi] انظر: أحمد فؤاد متولي: المرجع السابق. ص ص83: 84؛ عبد المنعم ماجد: طومان باى أخر سلاطين المماليك في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص 119: 120.

[cxii] حول هذه الفكرة انظر: عماد أبو غازي: الجذور التاريخية لأزمة النهضة، ص 10 - 12؛ عماد أبو غازي: في تاريخ مصر الاجتماعي، ص 112.

[cxiii] استخدم أرنولد توينبي مصطلح pax Ottomanica على غرار Pax Romana للدلالة على السلام الذي فرضته الدولة العثمانية بالقوة على منطقة شرق البحر المتوسط وجنوب شرق أوروبا وشمال إفريقيا. انظر: توينبي: المرجع السابق ج 1، ص 296: 297.

[cxiv] أندرسون: المرجع السابق، ص 23: 25.

[cxv] التيمار: الإقطاع الصغير الذي يمنح للمقاتلين، وتجمع على تيمارات. أما الزعامة فهي الإقطاعات الكبيرة، وتجمع على زعامات. ويتحدد الفارق بينهما على أساس الريع الذي يغله الإقطاع، انظر: جب(هـ.) وبوون(هـ.): المرجع السابق. ص 71: 77.

[cxvi] بعد أن اتسعت رقعة الدولة العثمانية فى أوروبا وآسيا الصغرى، قسمت إلى إيالتين أو ولايتين رئيستين في عهد مراد الأول (761- 792هـ /1329-1389م): ولاية الأناضول في آسيا الصغرى، والروملي فى الأراضى الأوروبية للدولة، انظر: تيتشز (ف.): الأناضول (في: دائرة المعارف الإسلامية). ج 4، ص 519: 520.

[cxvii] حول نظام المقاطعات انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 89: 92.

وحول أسلوب التعامل العثماني مع أراضي مصر والشام انظر: أندرسون: المرجع السابق، ص17.

[cxviii] حول نظام الالتزام انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص 92: 94.

[cxix] أندرسون: المرجع السابق. ص ص23: 27.

[cxx] Gerber, (Haim): The monetary system of the Ottoman Empire (Journal of the economic and social history of the orient, vol. XXV, part III, pp. 308- 323) Brill, Leiden, 1982, pp. 310- 315.

[cxxi] انظر: ابن زنبل: واقعة السلطان سليم....، ق 58 ب: 62 ب؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: أضواء على تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر، ص 3: 4.

[cxxii] انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: دراسات في مصادر تاريخ مصر في العصر العثماني (2)، كشف الكربة في رفع الطلبة، تأليف محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، ص 307: 384؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: دراسات في مصادر تاريخ مصر في العصر العثماني (3)، بلوغ الأرب برفع الطلب، تأليف محمد البرلسي، ص 281: 340؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: أضواء على تاريخ مصر في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ص 4: 5؛ عبد الكريم رافق: ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع عشر ومغزاها، ص 757: 771.

[cxxiii] حول هذه الوقائع انظر: الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار. ج1، ص 31: 33؛ الخشاب (إسماعيل بن سعد): أخبار أهل القرن الثاني عشر، تحقيق: عبد العزيز جمال الدين وعماد أبو غازي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 35؛ الصوالحي العوفي (إبراهيم بن أبى بكر- ت. ق 12هـ): تراجم الصواعق في واقعة الصناجق، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1986، ص43 وما بعدها؛ الشاذلي الفرا (على بن محمد- ت 1195هـ): ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة، تحقيق: عبد القادر أحمد طليمات (في: المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع عشر، 1968، ص ص319: 403) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1968، ص 345 وما بعدها؛ انظر كذلك: ريمون (أندريه): فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة: زهير الشايب، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 1974، ص 249: 256.

[cxxiv] انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: أضواء على تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر (تقديم تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، ص ص 1: 9) المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1984، ص 4: 9؛ توينبي: المرجع السابق، ج1، ص 292: 293.

[cxxv] انظر: الجبرتي: مظهر التقديس بزوال الفرنسيس، تحقيق: حسن محمود جوهر وعمر الدسوقي، لجنة البيان العربي، القاهرة، د.ت.، ص 25؛ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج -3، ص 4: 11.

[cxxvi] حول ما يحصل من الأموال في مصر في العصر العثماني انظر: حسن عثمان: المرجع السابق، ص 260: 267؛ محمد شفيق غربال: المرجع السابق، ص 41: 54: 62.

[cxxvii] وحول الأزمة المالية والاقتصادية وعصر الانهيار العثماني، انظر: أندرسون: المرجع السابق، ص 28؛ توينبي: المرجع السابق. ج1، ص ص297: 298؛ هرشلاغ (ز.ى.): مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص27.

Gerber: OP. cit., pp. 313- 315, pp. 318- 321, p. 323

[cxxviii] ابن إياس: المرجع السابق، ج 5، ص20؛ بيتان من قصيدة طويلة نظمها ابن إياس كمرثية تتضمن ما وقع بمصر من الحوادث أثناء الغزو العثماني.

[cxxix] ابن إياس: المصدر السابق. ج -5، ص ص206: 207.

[cxxx] Morisson (Anthoine): Voyage en Egypte d;Anthoine Morisson 1697. Presentatin et notes de Georges Goyoh, Vol. 17 em. L'Institut Francais d'archeologie Orienale du Caire, Le Caire. 1976, p. 101, p.121.

Stochove, (Vincent): Voyage en Egypte. Vicent Stochove, Gilles Fermanci. Robert Fauvel, 1631,4

Presentation et notes du Baudouin Van de Walle, Vol. 5em, (Institut Francais d'archeologie Orientale du Caire, Le Caire, 1975, p.20.21.

[cxxxii] الشيخ بدر الدين محمد بن محمد الزيتونى العوفى أحد نواب القضاة الشافعية، ولد فى 6 من شعبان سنة 831هـ، وتوفى فى 25 من رجب سنة 924هـ عن عمر يناهز أربعة وتسعين عامًا، وكان شاعرًا وزجالًا وأديبًا إلى جانب اشتغاله بالقضاء؛ انظر: ابن إياس: المصدر السابق، جـ 5، ص 264: 266.

[cxxxiii] ابن إياس: المصدر السابق، جـ 5، ص 147.

[cxxxiv] ابن إياس: المصدر السابق، ج 5، ص 210؛ أبيات من قصيدة للناصري محمد بن قانصوه من صادق، وهو من شعراء القرن العاشر الهجري، وقد أورد له ابن إياس عددًا من القصائد فى كتابه، وحول موقف شعراء هذا العصر في مصر من الغزو العثماني؛ انظر: محمد سيد كيلاني: الأدب المصري في ظل الحكم العثماني (922- 1220هـ/ 1517- 1805م)، دار فرجاني، القاهرة، 1965، ص 172: 178.

[cxxxv] انظر: أحمد فؤاد متولي: المرجع السابق، ص 187 – 193.

[cxxxvi] انظر: ابن إياس: المرجع السابق، ج 5، ص 153 -157.

[cxxxvii] انظر: عماد أبو غازي: طومان باي السلطان الشهيد، ميرت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999، ص 64 -68.

[cxxxviii] ابن إياس: المرجع السابق، ج 5، ص 189.

[cxxxix] حول ثورة البشموريين وقضاء الخليفة المأمون عليها؛ انظر: الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف) ت. 350 ه.: كتاب الولاة وكتاب القضاة، طبعة مصورة عن تحقيق: رفن جست، (1908)، القاهرة، 1980، ص 189 -192؛ ساويرس بن المقفع؟: تاريخ البطاركة، ج 1، إعداد وتعليق الراهب صمويل السرياني، طبعة خاصة للدارسين بمعهد الدراسات القبطية، القاهرة، 1984، ص 263 – 274؛ ابن تغري بردي: المرجع السابق، ج 2، ص 212 – 216.

[cxl] انظر: الخشاب: المرجع السابق، ص 45: 49؛ الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج 1، ص 325 وما بعدها؛ ريمون: المرجع السابق، ص 268: 297؛ حسن عثمان: المرجع السابق، ص 280: 283؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، ص 165: 168؛

صلاح أحمد هريدي: دور الصعيد في مصر العثمانية (923- 1213هـ /1517-1798م) دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 229: 244.

في هذا الكتاب:

يتجدد بين حين وآخر الجدال حول توصيف الحقبة العثمانية في تاريخنا، ووصف ما حدث سنة ١٥١٧ م./٩٢٣هـ. عندما دخل سليم الأول مصر؛ فهل نسمي هذا فتحًا أم غزوًا؟

بينما واقع الأمر أن الإشكالية ليست في مصطلح الغزو والفتح؛ فهناك اتجاهان أساسيان في النظر إلى الموضوع، اتجاه يرى أن ما حدث كان احتلالًا أجنبيًا للمنطقة العربية أضعفها وأدى إلى تدهور أوضاعها وأدخلها في مرحلة من الجمود الحضاري انتهت باحتلال القوى الاستعمارية الغربية لها، ويرى أصحاب هذا الرأي أن الجمود الذي صاحب الحقبة العثمانية في تاريخ المنطقة كان السبب الأساسي في نجاح الدول الأوروبية في احتلال المنطقة بلدًا وراء بلد.

والاتجاه الثاني يرى أن ما حدث كان مجرد تبدل في الدول والأسرات الحاكمة الإسلامية داخل الإطار الحضاري والثقافي نفسه؛ حيث حل العثمانيون محل المماليك، مثلما حلت دولة المماليك محل الدولة الأيوبية، ومثلما حلت الأسرة العباسية من قبل محل الأسرة الأموية في حكم الدولة الإسلامية، ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن الدولة العثمانية الفتية قد حمت المنطقة من التوسع الاستعماري الغربي لقرون.

ومن هنا فربما يكون الأكثر ملائمة أن نناقش هل ما حدث كان احتلالًا أم فتحًا/غزوًا، وأن نناقش أيضًا أثار ما حدث على تطور التاريخي للمجتمع المصري.

الكاتب في سطور:

عماد بدر الدين أبو غازي

أستاذ الوثائق المتفرغ بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

من مواليد القاهرة في ٣ يناير ١٩٥٥.

باحث في التاريخ والوثائق، حصل على ليسانس الآداب في التاريخ عام ١٩٧٦، ودكتوراه الوثائق عام ١٩٩٥.

تدرج في العمل بكلية الآداب بجامعة القاهرة منذ عام ١٩٨٣.

شغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة بمصر منذ نوفمبر ٢٠٠٩،

انتدب بالمجلس مشرفًا على الإدارة المركزية اللجان الثقافية منذ مايو ١٩٩٩؛ وزير الثقافة السابق (مارس - نوفمبر ٢٠١١).

عضو في عدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال الثقافة في مصر

له عدد من المؤلفات والأبحاث المنشورة والكتابات الصحفية منذ عام ١٩٧٤.





